الأذون أم الشهادات.. من يربح مدخرات العملاء؟

سنة أولى بورصة في المدارس

«البنك المركزى» يطبق «سياسة الاحتواء»

13 ألف مصنع خارج الخدمة فى مصر

البورصة
أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٦
الأحد
١٧ مايو ٢٠٢٦
٣٠ ذو القعدة ١٤٤٧
الثمن ٣ جنيهات
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

كيف تصنع قرارك بـ«شراء» أو «بيع» الأسهم؟

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
« توزيع مؤسسة دار التحرير « الجمهورية

إعادة رسم خريطة الحماية الاجتماعية..

الدعم النقدى.. «احتياجاتك كاش»

التحول يمنح الحكومة مرونة أكبر فى دعم الفئات المستحقة ويقلل الهدر

كتب – عبد الفتاح فتحى - ولاء النجار:

فى خطوة قد تمثل أحد أكبر التحولات فى منظومة الحماية الاجتماعية بمصر منذ عقود، تتجه الحكومة إلى الانتقال من نظام الدعم العينى التقليدى إلى الدعم النقدى المباشر، مع بداية العام المالى الجديد، وفق ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، فى إطار توجه حكومى لإعادة هيكلة منظومة الدعم وتحسين كفاءة الإنفاق العام وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

ويرى خبراء الاقتصاد، أن الدعم النقدى لا يقتصر على تغيير طريقة صرف الدعم، بل يمثل توجهًا جديدًا لإيصال الدعم مباشرة إلى مستحقيه، وتقليل الهدر، ومنح المواطنين حرية أكبر فى تلبية احتياجاتهم الأساسية.

مدبولى أكد أن الحكومة تدرس البدء فى تطبيق الدعم النقدى بشكل تدريجى ومدروس، بالتنسيق بين وزارات التموين والتضامن الاجتماعى والجهات المعنية، مشيراً إلى أن الدولة تعمل حالياً على إعداد "خريطة تنفيذ واضحة" سيتم الإعلان عن تفاصيلها خلال الفترة المقبلة.

ويأتى هذا التوجه فى وقت رفعت فيه الحكومة مخصصات دعم السلع التموينية فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٦-٢٠٢٧ إلى نحو ١٧٨,٣ مليار جنيه، بزيادة سنوية بلغت ١١٪، ليستحوذ هذا البند وحده على نحو ٣٨٪ من إجمالى مخصصات الدعم التى تقدر بحوالى ٤٦٨ مليار جنيه، فى مؤشر يعكس استمرار الضغوط المالية المرتبطة بمنظومة الدعم التقليدية.

ويقوم نظام الدعم الحالى على توفير سلع غذائية أساسية بأسعار مخفضة تتحمل الدولة فارق تكلفتها، من خلال بطاقات التموين ومنافذ محددة، فيما يستفيد من منظومة السلع التموينية نحو ٦٤ مليون مواطن عبر ٢٣ مليون بطاقة تموينية، بينما يصل دعم الخبز إلى نحو ٧٠ مليون مواطن، ما يجعلها واحدة من أكبر شبكات الدعم الاجتماعى فى المنطقة.

وكشف وزير التموين والتجارة الداخلية، شريف فاروق، أن الهدف من التحول إلى الدعم النقدى يتمثل فى "منح المواطن حرية أكبر فى اختيار احتياجاته الأساسية"، مع الحفاظ على الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً.

وأوضح فاروق أن النظام الجديد يمنح المواطن قدرة أوسع على إدارة احتياجات أسرته وفق أولوياتها الفعلية، بدلاً من الارتباط بأنماط استهلاك محددة أو سلع بعينها، مشيراً إلى أن الحكومة لا تزال تدرس آليات التطبيق النهائية، وأن القرار النهائى سيخضع لنتائج المناقشات المجتمعية والحوار الوطني.

ويأتى هذا الطرح وسط انتقادات متزايدة تواجهها منظومة الدعم العينى الحالية، تتعلق بمشكلات سلاسل الإمداد والتوزيع، فضلاً عن وجود تسرب وهدر فى بعض السلع المدعومة، وظهور سوق سوداء تستفيد من فارق الأسعار بين المنتجات المدعومة والأسعار الحرة.

و تناول هانى توفيق، الخبير الاقتصادي، التأثير المتوقع للدعم النقدى على حركة الأسواق، موضحًا أن ضخ أموال مباشرة فى أيدى المواطنين يمكن أن يسهم فى تنشيط الدورة الاقتصادية بصورة أكبر.

وأوضح أن الأموال المصروفة كدعم نقدى لا تتوقف عند حدود الإنفاق الفردي، بل تنتقل بين التجار والموردين والأنشطة المختلفة، بما يؤدى إلى زيادة معدلات التداول وتنشيط الأسواق المحلية.

وأشار إلى ما يعرف اقتصاديًا بـ«أثر المضاعف»، حيث يعاد تدوير الأموال عدة مرات داخل الاقتصاد، وهو ما يوسع من تأثيرها على معدلات الإنتاج والاستهلاك والنمو الاقتصادي.

وأضاف: أن حجم الدعم العينى الحالى يقترب من ٢٥٠ مليار جنيه، مؤكدًا أن تحويله إلى دعم نقدى قد يحقق مردودًا اقتصاديًا أوسع، إذا تم تطبيقه وفق آليات دقيقة تضمن العدالة والكفاءة فى التوزيع.

واعتبر الدكتور وليد جاب الله، الخبير الاقتصادي، أن التوسع فى تطبيق الدعم النقدى يأتى ضمن "مسار إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية" الذى بدأته الدولة منذ سنوات، موضحاً أن مصر تعتمد بالفعل على مزيج من الدعم النقدى والعينى، وأن التحول الجارى ليس جديداً بالكامل، بل يتم تطبيقه تدريجياً فى قطاعات مختلفة.

وأشار جاب الله إلى أن الدولة قطعت شوطاً كبيراً فى التحول التدريجى نحو الدعم النقدى فى مجالات مثل المحروقات والكهرباء والمياه، بينما تبقى السلع التموينية والخبز من أكثر الملفات حساسية، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن الغذائى للمواطنين.

وقال محمد فؤاد، الخبير الاقتصادى وعضو مجلس النواب، إن ملف الدعم فى مصر يمتد منذ عام ١٩٤١، موضحاً أن عدد السلع المدعومة تراجع تدريجياً من ٢٠ سلعة إلى أربع فقط بحلول عام ٢٠٠٠، وصولاً إلى الخبز والسكر والزيت والمكرونة فى الوقت الحالي.

وأشار إلى أن فكرة التحول للدعم النقدى طُرحت بجدية خلال جلسات الحوار الوطنى عام ٢٠٢٤، واصفاً الخطوة بأنها "تحول تاريخي" يتطلب دراسة دقيقة لآليات التنفيذ. كما شدد على ضرورة ربط قيمة الدعم النقدى بمعدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وأكد فؤاد أن الدعم النقدى يمتلك عدة مزايا، أبرزها الحد من السوق السوداء وتقليل الهدر والتسرب، فضلًا عن منح المواطن حرية أكبر فى إدارة احتياجاته الاستهلاكية، لكنه شدد – فى الوقت نفسه– على ضرورة ربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم، حتى لا تتآكل القيمة الفعلية للمبالغ المصروفة مع ارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أن التحدى الأبرز ما يزال يتمثل فى دقة تحديد الفئات المستحقة للدعم، وهو ما يتطلب تحديثًا مستمرًا لقواعد بيانات الدخل ومستويات الفقر، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأكد مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أن التحول إلى الدعم النقدى جاء بعد سنوات من الدراسة والتجهيز، موضحًا أن الدولة عملت –خلال الفترة الماضية– على تهيئة البنية المناسبة لتطبيق المنظومة الجديدة بشكل تدريجى يضمن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وأضاف أن الدعم النقدى يمنح الحكومة مرونة أكبر فى إدارة الموارد العامة، ويتيح سرعة التدخل لدعم الفئات الأكثر احتياجًا دون تعقيدات إجرائية أو حلقات وسيطة قد تؤدى إلى تسرب الدعم أو استغلاله بصورة غير عادلة.

وأشار بدرة إلى أن الدولة بدأت بالفعل فى تطبيق نموذج يجمع بين الدعم النقدى والعيني، من خلال برامج المساعدات النقدية بالتوازى مع استمرار منظومة بطاقات التموين، بما يضمن انتقالًا تدريجيًا وآمنًا نحو النظام الجديد.

وأكد الخبير الاقتصادى الدكتور بلال شعيب أن مصر أصبحت تمتلك البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطبيق هذا النظام، مشيراً إلى وجود حسابات مصرفية لنحو ٤٨ مليون مواطن، إضافة إلى التوسع فى منظومة "الكارت الموحد" التى يجرى اختبارها حالياً لدمج خدمات الدعم والرعاية الاجتماعية فى منصة واحدة.

طاقة إنتاجية معطلة بسبب التعثر تحتاج تدخل عاجل..

13 ألف مصنع خارج الخدمة فى مصر

كتبت- مروة أبو المجد:

تعود أزمة المصانع المتعثرة لتتصدر المشهد الصناعى فى مصر من جديد، فى ظل تزايد الضغوط الاقتصادية وتراجع الطاقة التشغيلية لآلاف المنشآت، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى وجود نحو ١٣ ألف مصنع متعثر، نسبة كبيرة منها لم تدخل مرحلة الإنتاج من الأساس، بما يعكس خللًا هيكليًا فى بيئة الاستثمار الصناعى وليس مجرد أزمة تمويل أو تشغيل عابرة.

وتعمل الدولة، وفق وزارة التجارة والصناعة، على حصر هذه المصانع وإعادة تشغيلها ضمن خطة تستهدف تعظيم الاستفادة من الأصول القائمة بدلًا من إنشاء كيانات جديدة دون تشغيل فعلي. وكانت الحكومة قد أطلقت خلال السنوات الماضية مبادرات ولجانًا فنية ومالية لدراسة أوضاع المصانع المتعثرة ومحاولة إيجاد حلول تمويلية وإجرائية لإعادتها للإنتاج.

ورغم هذه الجهود، ما تزال الأزمة قائمة. لذا يؤكد محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، أن ملف المصانع المتعثرة يحتاج إلى تدخلات عاجلة ومتكاملة تشمل التمويل وتبسيط الإجراءات وتوفير المواد الخام، مشيرًا إلى أن ارتفاع تكلفة الإنتاج وصعوبة الحصول على السيولة من أبرز أسباب التعثر.

فى السياق ذاته، أوضح طارق توفيق أن جزءًا معتبرًا من هذه المصانع لم يبدأ الإنتاج أصلًا بسبب تعقيدات التراخيص أو تغيرات السوق، ما يعنى أن بعض الاستثمارات الصناعية تتعطل قبل أن تدخل مرحلة التشغيل الفعلي، وهو ما يضاعف حجم الخسائر.

وتنعكس هذه الأزمة بشكل مباشر على الاقتصاد الكلي، إذ يسهم القطاع الصناعى بنحو ١٦ إلى ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وفق بيانات رسمية، ما يجعل أى تراجع فى نشاطه مؤثرًا على معدلات النمو والتشغيل.

ويشير خبراء إلى أن تعطّل آلاف المصانع يعنى فقدان مئات الآلاف من فرص العمل المحتملة، إلى جانب زيادة الاعتماد على الواردات بدلًا من الإنتاج المحلي.

ويؤكد الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أن المصانع المتعثرة تمثل طاقة إنتاجية مهدرة، وأن إعادة تشغيلها تعد أسرع وأقل تكلفة من إنشاء مصانع جديدة، لافتًا إلى أن استغلال هذه الأصول يمكن أن يسهم فى تقليص عجز الميزان التجارى ودعم الصادرات.

من جانب المستثمرين، تبدو التحديات أكثر تعقيدًا، حيث تتصدر ارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة التمويل وتقلبات سعر الصرف قائمة الأسباب الرئيسية للتعثر، إلى جانب مشكلات فى توفير الطاقة والبنية التحتية داخل بعض المناطق الصناعية، ما ينعكس على كفاءة التشغيل.

وكان البنك المركزى قد أطلق –خلال السنوات الماضية– مبادرات لتمويل القطاع الصناعى بفائدة مدعومة، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة مؤخرًا حدّ من تأثير هذه البرامج، وفق خبراء مصرفيين.

وتسعى الحكومة حاليًا إلى إعادة تفعيل مبادرة دعم المصانع المتعثرة من خلال تسويات مالية وجدولة الديون وتيسير إجراءات التراخيص، فضلًا عن طرح أراضٍ صناعية مرفقة وتفعيل منظومة الشباك الواحد. إلا أن خبراء يؤكدون أن نجاح هذه الجهود يتطلب إصلاحات أعمق تتعلق باستقرار السياسات الاقتصادية وتوفير العملة الأجنبية وخفض تكلفة الإنتاج.

وفى المحصلة، تكشف أزمة المصانع المتعثرة عن تحدٍ هيكلى معقد يواجه الصناعة المصرية، إلا أنها فى الوقت ذاته تمثل فرصة كبيرة إذا ما تم إعادة تشغيل هذه الكيانات، بما يسهم فى دعم الإنتاج المحلى وخلق فرص عمل جديدة، بشرط تبنى رؤية شاملة للإصلاح الصناعى تتجاوز الحلول المؤقتة.

الشريحة الموحدة ترفع فاتورة الكهرباء..

«العدادات الكودية» تصعق المواطنين

كتب: كريم عاطف

اشتعلت أزمة العدادات الكودية داخل الشارع المصري، بعد تطبيق نظام «الشريحة الموحدة» لمحاسبة المشتركين، وما صاحبه من شكاوى بشأن ارتفاع قيمة الاستهلاك بشكل مفاجئ. وبين تأكيدات الحكومة بأن الهدف هو الحد من سرقات التيار والحفاظ على استقرار قطاع الكهرباء، وتحذيرات برلمانية من زيادة الأعباء على المواطنين، تتواصل التساؤلات حول مستقبل تسعير الكهرباء وآليات المحاسبة الجديدة.

وخلال السنوات الماضية، توسعت وزارة الكهرباء فى تركيب العدادات الكودية للقضاء على نظام "الممارسة" القائم على التقديرات الجزافية، إلى جانب مواجهة سرقات التيار داخل العقارات المخالفة والعشوائية، والتى كانت تكبد الدولة خسائر كبيرة.

واعتمدت الدولة على العدادات الكودية كحل لتنظيم استهلاك الكهرباء وتحصيل المستحقات بشكل رسمي، دون أن يعنى ذلك تقنين أوضاع المبانى المخالفة، حيث يحصل المشترك على رقم كودى بدلًا من تسجيل العداد باسم مالك الوحدة.

الأزمة تصاعدت مع بدء تطبيق نظام «الشريحة الموحدة» على العدادات الكودية، والذى يعتمد على احتساب استهلاك الكهرباء بسعر ثابت يبلغ ٢,٧٤ جنيه للكيلووات، بدلًا من نظام الشرائح التدريجى المعتاد.

هذا التغيير تسبب فى ارتفاع ملحوظ بقيمة الاستهلاك لدى عدد كبير من المشتركين، خاصة من محدودى ومتوسطى الدخل؛ ما دفع المواطنين للتعبير عن غضبهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وسط شكاوى من تضاعف تكلفة الشحن مقارنة بالأشهر الماضية.

ويرى مواطنون، أن المشكلة لا تتعلق بالعدادات الكودية نفسها، بل بطريقة المحاسبة الجديدة التى وصفوها بأنها «غير عادلة»، خاصة أن كثيرًا من الأسر كانت تعتمد على الشرائح الأقل سعرًا لتخفيف أعباء الاستهلاك الشهري.

وفى أول تعليق رسمى على الأزمة، قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء: إن العدادات الكودية موجودة داخل المبانى المخالفة التى تحصل على الكهرباء بصورة غير قانونية، مؤكدًا أن الإجراء القانونى الطبيعى هو إزالة هذه المباني، وأن من يقوم بتقنين وضعه سيحصل على حقوقه كاملة.

من جانبه، أكد المهندس عمرو شوقي، خبير الكهرباء والطاقة، أن آلية احتساب شرائح الكهرباء تتم وفق منظومة رقابية معقدة بالتنسيق مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، موضحًا أن طريقة الحساب قد تبدو غير واضحة للمواطن بسبب ارتباطها بتكلفة الإنتاج وأسعار الطاقة عالميًا.

وأشار إلى أن تجربة العدادات الكودية حققت نتائج إيجابية، بعدما ساهمت فى تقليل سرقات التيار وتحسين كفاءة التحصيل، لافتًا إلى أن خسائر سرقات الكهرباء كانت تقترب من ٣ مليارات جنيه قبل التوسع فى تطبيق هذه العدادات.

وأضاف: أن ترشيد استهلاك الكهرباء يجب أن يتحول إلى ثقافة يومية، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، مؤكدًا أن الاستخدام الرشيد يمكن أن يوفر نحو ٣٠٪ من قيمة الاستهلاك دون التأثير على احتياجات المواطنين.

الجدل لم يتوقف عند المواطنين، بل امتد إلى مجلس النواب، حيث تقدم عدد من النواب بطلبات إحاطة وأسئلة برلمانية للمطالبة بتوضيح أسباب تطبيق الشريحة الموحدة.

وانتقد النائب محمود سامى الإمام القرار، مؤكدًا أن المواطنين فوجئوا بزيادة كبيرة فى تكلفة الكهرباء دون توضيحات كافية، فيما اعتبر النائب أحمد بلال البرلسى أن العدادات الكودية تحولت إلى عبء إضافى على الأسر البسيطة بعد تطبيق أعلى شريحة على الجميع.

كما طالب النائب أمير الجزار بإعادة دراسة القرار، مشددًا على أهمية الحفاظ على نظام الشرائح التدريجى باعتباره أكثر عدالة اجتماعية.

فى المقابل، أكدت وزارة الكهرباء أن الدولة تتحمل أعباء ضخمة نتيجة تكلفة إنتاج ونقل الكهرباء، إلى جانب الاستثمارات الكبيرة التى ضختها لتطوير الشبكة القومية وإنشاء محطات جديدة.

وشددت الوزارة على أن مواجهة سرقات التيار والفاقد التجارى أصبحت ضرورة للحفاظ على استقرار الخدمة، خاصة مع زيادة الأحمال خلال فصل الصيف، مؤكدة استمرار خطط التوسع فى تركيب العدادات الكودية خلال الفترة المقبلة.

جيل جديد أكثر وعيًا بالاستثمار..

سنة أولى بورصة فى المدارس

كتب- طه نبيل:

تعمل الحكومة المصرية جاهدة على ترسيخ مفاهيم الثقافة المالية والاستثمارية داخل المدارس، وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم عن إدخال مادة «الثقافة المالية» لطلاب الصف الثانى الثانوي، لتشمل مفاهيم البورصة والأسهم وريادة الأعمال وآليات الاستثمار، مع توفير محافظ استثمارية بقيمة ٥٠٠ جنيه للطلاب الناجحين بالتعاون مع البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، فى خطوة تستهدف إعداد جيل أكثر وعيًا بالاقتصاد والاستثمار.

وتأتى هذه الخطوة بالتزامن مع مؤشرات قوية على تنامى الوعى الاستثمارى بالسوق المصرية، حيث أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية ارتفاع قيمة صافى أصول صناديق الاستثمار إلى ٤١٠,٦ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٦، كما بلغ عدد المكودين الجدد بالبورصة نحو ٦٤ ألف مكود خلال أبريل الماضي، وسط تزايد إقبال الشباب على الأدوات الاستثمارية الحديثة.

واستطلعت «البورصجية» آراء خبراء سوق المال فى جهود نشر الثقافة المالية.

وفى هذا السياق، قال هشام حسن إن الزيادة الكبيرة فى أعداد الأكواد الجديدة ساهمت بشكل مباشر فى تنشيط التداولات ورفع السيولة داخل السوق، لافتًا إلى وجود إقبال واضح من الأفراد على الاستثمار فى البورصة رغم التوترات الجيوسياسية العالمية.

وأوضح أن التكنولوجيا المالية لعبت دورًا محوريًا فى جذب الشباب إلى سوق المال، خاصة بعد توسع الهيئة العامة للرقابة المالية فى خدمات التوقيع الإلكترونى والاعتماد على المنصات الرقمية الحديثة، ما سهّل فتح الحسابات وتنفيذ التداولات إلكترونيًا دون الحاجة للإجراءات التقليدية.

وأشار إلى أن شركات السمسرة والمنصات الرقمية باتت تقدم خدمات متنوعة تشمل تداول الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية عبر تطبيقات إلكترونية سهلة الاستخدام، وهو ما ساهم فى جذب شرائح عمرية أصغر إلى سوق الاستثمار.

من جانبه، قال حسام عيد إن زيادة أعداد الأكواد الجديدة انعكست بصورة واضحة على أحجام التداول اليومية، موضحًا أن تجاوز قيم التداول مستوى ١٢ مليار جنيه يعكس ارتفاع أعداد المستثمرين الأفراد وزيادة التدفقات النقدية داخل السوق.

وأضاف أن نشر الثقافة المالية والاستثمارية خلال الفترة الأخيرة لعب دورًا مهمًا فى جذب مستثمرين جدد، خاصة مع انتشار تطبيقات التداول الإلكترونى التى سهّلت دخول الشباب إلى سوق المال، وساعدت على استقطاب شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد.

وأوضح أن البورصة المصرية أصبحت خلال العام الجارى واحدة من أهم الأدوات التحوطية فى مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، ما ساهم فى جذب المزيد من رؤوس الأموال، خاصة مع سهولة الاستثمار عبر التطبيقات الرقمية.

وأشار إلى أن التوسع فى صناديق الاستثمار ساعد أيضًا على جذب شرائح جديدة من المواطنين، خاصة فى ظل تراجع العائد على بعض الأوعية الادخارية التقليدية، ما دفع العديد من الأفراد إلى التوجه نحو وثائق صناديق الاستثمار كبديل يوفر فرص عائد أعلى وتنويعًا للاستثمارات.

ويرى خبراء أن إدخال الثقافة المالية إلى المدارس، بالتوازى مع التطور الكبير فى التكنولوجيا المالية والتوسع فى أدوات الاستثمار، قد يمثل نقطة تحول حقيقية فى نشر الوعى الاستثماري، وتوسيع قاعدة المتعاملين بالبورصة المصرية خلال السنوات المقبلة.

خبراء سوق المال يحددون أسرار التداول..

كيف تصنع قرارك بـ«شراء» أو «بيع» الأسهم؟

كتبت– حنان محمد :

تظل البورصة المصرية من أفضل بدائل الاستثمار فى الوقت الحالي، و اتضح ذلك من ارتفاع أعداد المستثمرين الجدد بالبورصة بالربع الأول من العام الجاري، ولكن يجب على كل من يتداول بالبورصة معرفة عدد من النقاط الهامة لكى نتجنب جزء كبير من المخاطر.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ « البورصجية « كيفية التداول بالبورصة وأهم الأساليب الذى يتبعها المستثمر لتجنب المخاطر بالإضافة إلى معرفة أنواع التحليلات التى يجب أن يتبعها المستثمر لتحديد قراره الاستثمارى سواء كان تحليل فنى أومالي.

قال عاصم منصور خبير سوق المال أن التداول فى البورصة لا يعتمد على الحظ كما يعتقد البعض، بل يعتمد على فهم السوق وإدارة المخاطر والانضباط النفسي، موضحًا أن أى مستثمر أو متداول ناجح يجب أن يبدأ بتحديد هدفه الاستثماري، هل يبحث عن استثمار طويل الأجل أم مضاربة قصيرة الأجل، لأن ذلك يحدد الأدوات والاستراتيجية المناسبة.

وأضاف أنه بالنسبة للفرق بين التحليل الفنى والتحليل المالي، فالتحليل المالى أو الأساسى يركز على دراسة أداء الشركة نفسه، مثل الإيرادات والأرباح والتدفقات النقدية وخطط النمو، بهدف معرفة القيمة العادلة للسهم وما إذا كان مقوما بأقل أو أكثر من قيمته الحقيقية. لذلك يستخدم غالبا فى الاستثمار طويل الأجل.

وأشار إلى أنه فى المقابل، التحليل الفنى يعتمد على دراسة حركة السعر وأحجام التداول والرسوم البيانية بهدف توقع الاتجاهات المستقبلية للأسهم، ويستخدم بشكل أكبر فى التداول قصير ومتوسط الأجل.

ورأى أن السؤال عن أيهما أفضل ليس دقيقا بالكامل، لأن كل مدرسة لها استخدام مختلف. فالمستثمر المحترف غالبا يجمع بين الاثنين، فيستخدم التحليل المالى لاختيار الشركات القوية، ثم يستخدم التحليل الفنى لتحديد أفضل توقيت للدخول والخروج من السوق.

وأكد أن أكبر خطأ يقع فيه المستثمرون الجدد هو الاعتماد على التوصيات أو التداول العشوائى دون خطة واضحة أو إدارة مخاطر حقيقية.

وأوضح رامى حجازى خبير سوق المال أنه مع انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع التضخم بدأ الكثير يبحث عن بدائل ويبحث عن استثمار أمواله ونرى هذا من خلال أعداد المستثمرين الجدد فى البورصة المصرية من بداية عام ٢٠٢٦ إلى الآن حيث حدثت طفرة فى أعداد المتعاملين فى البورصة المصرية، ولكن السؤال ما هى أهم النقاط التى يجب معرفتها قبل بدء التداول فى البورصة لكى نتجنب جزء كبير من المخاطر.

ورأى أن أهم هذه النقاط هى كيفية إدارة المخاطر والصبر وتنويع الاستثمارات سواء القطاعات أو الشركات المقيدة وعدم الاستثمار بأموال عليها التزامات شهرية فالبورصة ليست دخل شهرى إنما هى استثمار وسوق قابل للربح والخسارة مضيفا أن أهم النقاط الرغبة فى التعلم ،وعدم الخوف والطمع والتداول بدون خطة محددة بناء على اشاعات.

وأكد أنه عند معرفة هذه النقاط جيدا يمكنك البدء فى التداول فى البورصة والبدء فى الاستثمار فى البورصة يتم عن من خلال طريقتين، أول طريقة إذا كنت لا تريد التعلم أو تريد عدم المخاطرة عليك بفتح حساب فى شركة إدارة محافظ وصناديق استثمار وهى مرخصة من قبل هيئة الرقابة المالية حيث أن هذه الشركات بها أشخاص مؤهلين لإدارة الأموال بحرفية.

وتابع إذا كنت تريد أن تخوض التجربة وتتعلم وتبدأ فى التداول بقراراتك الشخصية عليك بالطريقة الثانية وهى فتح حساب فى شركة تداول أوراق مالية وايضاً هذه الشركات تكون مرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية وهذه الخطوة أصبحت سهلة فهى أصبحت لا تطلب أن تذهب الى شركة أصبح فتح الحساب من خلال موبيل أبلكيشن واستخراج الكود وتحويل الأموال.

وأشار إلى أنه يجب معرفة أنواع التحليل المبنى عليها أسس اختيار الأسهم محل الاستثمار وهى التحليل الفنى والتحليل المالى وهنا سوف نرى الفرق بين النوعين، فالتحليل المالى يعتمد على دراسة الوضع المالى للشركة واستخراج القيمة العادلة للشركة من خلال القوائم المالية وحساب الأرباح او الخسائر والتدفقات النقدية للشركة وخطط التوسع للشركة والإيرادات وحجم الديون.

ونوه أن التحليل المالى هو العلم الذى يعتمد على دراسة الوضع المالى للشركة للوصول إلى أن الشركة تتداول بسعرها العادل أم اقل من سعرها العادل وبها فرصة للاستثمار فهو يكون بتحليل المركز المالى للشركة للوصول إلى ان الشركة تصلح للاستثمار أم أنها أعلى من قيمتها العادلة.

ورأى أن هذا النوع من التحليل مناسب للمستثمر طويل الأجل اكثر ولا يصلح للمضارب لأنه يرى الشركات ذات فرص النمو وهو قد يستغرق وقت فى وصول الشركة إلى قيمتها العادلة ولكنه مهم لتحديد الشركات ذات القيمة فى الاستثمار مما سيكون أمر مهم فى تقليل المخاطر وبناء قرار الاستثمار على أساس مالي.

وعن التحليل الفنى قال أنه يعتمد على دراسة حركة السعر وأحجام التداول بهدف توقع الاتجاه القادم للشركة.

وتابع أن التحليل الفنى يشعر ببعض الأخبار قبل حدوثها من خلال حركة السهم أو أحجام التداول فهذا النوع من التحليل مناسب لعمليات المضاربة ومناسب للمستثمر قصير الأجل ويمكن من خلاله إدارة المخاطر بطريقة سهلة من خلال وقف الخسارة عند نسبة معينة وحساب العائد من الاستثمار فى السهم إلى نسبة المخاطرة مما سيكون مهم فى اتخاذ القرار.

وأضاف أنه يساعد المستثمر أيضاً فى تحديد توقيت الشراء والبيع وأسعار البيع والشراء ومن أساسيات هذا العلم الدعم والمقاومة وإيقاف الخسارة، فهذا العلم يمكن أن يعتمد عليه فى عمليات المضاربة السريعة على عكس التحليل المالى ولكن أحيانًا قد يعطى إشارات خاطئة نتيجة أوقات يكون بها تقلبات وتذبذبات عالية.

ورأى أنه إذا اجتمع التحليل المالى والتحليل الفنى على قرار الاستثمار فى شركة بنسبة كبيرة جدا سوف يكون قرار صائب لأنه يجمع بين شيئين مهمين وهما اختيار الشركات ذات النمو فى المركز المالى للشركة وتحديد التوقيت وسعر الشراء والبيع مهما مكملان لبعض لاستثمار ناجح.

توقعات بسحب حاد من المخزونات العالمية..

ثقب فى «براميل النفط»

كتب- محمود نبيل:

لا تزال أسواق النفط العالمية تواجه مخاطر كبيرة على مستوى سلاسل الإمداد وتوافر المعروض من مصدر الطاقة الرئيسى فى مختلف أنحاء العالم، وبين توقعات بارتفاع سعر البرميل وأخرى تحذر من مستويات سحب قياسي، من الممكن أن تواجه أسواق النفط العالمية تعثرات كبيرة خلال الأشهر القليلة المقبلة، لا سيما فى ظل استمرار حالة الاضطراب فى مضيق هرمز، الذى يمر عبره ٢٠٪ من النفط العالمي.

وحسب توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن متوسط خام برنت قد يقفز إلى نحو ١٠٦ دولارات خلال شهر يونيو، مع احتمال حدوث قفزات إضافية، حال استمرار أزمة مضيق هرمز.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال، عن الإدارة نفسها، توقعاتها بسحب حاد من المخزونات العالمية فى الأشهر القليلة المقبلة؛ على خلفية الاضطرابات المستمرة فى الشرق الأوسط.

وأشار استطلاع رأي، نشرته «وول ستريت جورنال»، إلى أن جزءًا كبيرًا من المستثمرين يتوقع بقاء خام برنت فوق ٩٠ دولارًا حتى نهاية العام، بينما يتوقع بعضهم تجاوز ١٠٠ دولار.

وفى تقرير لمؤسسة Goldman Sachs، فإن هناك توقعات بارتفاع أسعار النفط فى الربع الأخير من ٢٠٢٦، لتصل إلى ٩٠ دولارًا لبرنت و٨٣ دولارًا لخام غرب تكساس؛ مرجعة ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف إنتاج الشرق الأوسط، الذى يتأثر بشدة بالاضطرابات التى يشهدها مضيق هرمز.

فى المقابل، لدى Goldman Sachs سيناريو آخر أكثر هدوءًا، يتمثل فى توقعات بتراجع متوسط برنت إلى ٨٣ دولارًا خلال ٢٠٢٦، وذلك إذا عادت الإمدادات تدريجيًا واستقرت حركة هرمز.

وذكرت تقارير نقلتها «ماركت سكرين»، أن زيادة إنتاج أوبك+ والولايات المتحدة والبرازيل قد تؤدى إلى فائض فى المعروض العالمى خلال ٢٠٢٦، وهو ما قد يضغط على الأسعار ويخفض متوسط خام برنت إلى ما بين ٥٥ و٦٥ دولارًا للبرميل فى حال تراجع المخاطر الجيوسياسية.

وقال تقرير لوكالة بلومبرج، إن الأسواق بدأت تسعّر سيناريو حرب طويلة، ما رفع خام غرب تكساس لأعلى مستوياته منذ أكثر من عام.، معتبرة أن العالم قد يواجه أكبر صدمة نفطية منذ سبعينيات القرن الماضى إذا استمر إغلاق مضيق هرمز، مع توقعات بنقص الديزل والوقود فى آسيا وأوروبا وارتفاع حاد للأسعار عالميًا.

وأضافت الشبكة الأمريكية أن الأزمة الحالية لا تهدد فقط أسعار النفط الخام، بل تمتد إلى سلاسل الإمداد العالمية وأسعار الشحن والتضخم، فى ظل اعتماد جزء كبير من التجارة العالمية للطاقة على مضيق هرمز. ونقلت الوكالة عن محللين قولهم إن استمرار الأزمة قد يؤدى إلى «صدمة طاقة عالمية» تشبه أزمات السبعينيات.

كما تناولت شبكة «سى إن بى سي» الأمريكية، مخاطر الأزمة الحية، إذ أشارت إلى أن ارتفاع أسعار النفط بدأ ينعكس على أسعار الوقود والنقل داخل الولايات المتحدة، ما يزيد الضغوط التضخمية على الاقتصاد الأمريكي.

وحذرت الشبكة أيضًا من أن استمرار الأسعار المرتفعة لفترة طويلة قد يعرقل خطط خفض الفائدة ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادى عالميًا.

وسيظل مستقبل أسعار النفط خلال العام الجارى مرتبطًا بشكل أساسى بمسارين متوازيين: الأول يتعلق بالتوترات العسكرية فى الشرق الأوسط وتأثيرها على الإمدادات، والثانى يرتبط بقدرة المنتجين الكبار على زيادة الإنتاج لتعويض أى نقص محتمل فى السوق العالمية.

تثبيت الفائدة يحمى الاقتصاد من الموجات التضخمية..

«البنك المركزى» يطبق «سياسة الاحتواء»

كتب - ياسر جمعة

فى وقتٍ تتزايد فيه الضغوط الاقتصادية العالمية وتتسارع فيه تحركات البنوك المركزية حول العالم، يواصل البنك المركزى المصرى تبنى سياسة نقدية حذرة تقوم على تثبيت أسعار الفائدة، فى محاولة للحفاظ على الاستقرار النقدى والسيطرة على التضخم، وسط تحديات معقدة تواجه الاقتصاد المحلى والإقليمي.

وباتت الأسواق المحلية تترقب اجتماعات لجنة السياسة النقدية باعتبارها أحد أهم المؤشرات على اتجاه الاقتصاد المصرى خلال المرحلة المقبلة، خاصة مع استمرار الضغوط التضخمية، وتقلبات أسعار الطاقة والسلع عالميًا، إلى جانب حساسية سوق الصرف وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية فى الأسواق الناشئة.

ويرى خبراء اقتصاديون ومصرفيون أن قرار تثبيت أسعار الفائدة لم يعد مجرد إجراء تقليدي، بل تحول إلى أداة استراتيجية لحماية الاقتصاد من أى موجات تضخمية جديدة، والحفاظ على جاذبية الجنيه المصرى وأدوات الدين المحلية، مع ضمان قدر من الاستقرار للأسواق المالية.

سياسة نقدية حذرة

تقول الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة المصرفية، إن توجه البنك المركزى المصرى نحو تثبيت أسعار الفائدة يعكس حالة من الحذر الشديد فى إدارة السياسة النقدية، خاصة فى ظل استمرار الضغوط التضخمية العالمية وتأثيراتها المباشرة على الأسواق المحلية.

وأوضحت أن البنك المركزى يدرك جيدًا أن الاقتصاد المصرى ما زال يمر بمرحلة دقيقة تتطلب الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبيًا من أسعار الفائدة لضمان استمرار السيطرة على التضخم، ومنع حدوث أى ضغوط جديدة على سوق الصرف أو أسعار السلع.

وأضافت أن أسعار الفائدة المرتفعة أصبحت خلال الفترة الأخيرة بمثابة «خط دفاع» لحماية الاستقرار النقدي، خصوصًا مع استمرار التقلبات فى الأسواق العالمية وارتفاع تكلفة التمويل والاستيراد.

وأكدت أن أى تحرك سريع نحو خفض الفائدة قد يؤدى إلى زيادة معدلات السيولة والطلب داخل السوق، وهو ما قد يعيد الضغوط التضخمية مرة أخرى، خاصة أن الاقتصاد المصرى لا يزال يتعامل مع آثار موجات تضخمية ممتدة منذ سنوات.

وأشارت إلى أن السياسة النقدية الحالية تستهدف تحقيق معادلة شديدة الحساسية، تقوم على احتواء التضخم دون إضعاف ثقة المستثمرين أو التأثير سلبًا على استقرار سوق النقد الأجنبي.

أولوية السيطرة على التضخم

ويرى أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، أن قرار تثبيت أسعار الفائدة يرتبط بصورة كبيرة بمحاولة الحفاظ على تدفقات النقد الأجنبى ودعم الاحتياطى النقدى للدولة.

وأوضح أن أدوات الدين المحلية أصبحت أحد المصادر المهمة لجذب السيولة الأجنبية، خاصة مع ارتفاع العائد الحقيقى مقارنة بعدد من الأسواق المنافسة، وهو ما يجعل استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيًا عاملًا داعمًا للاستقرار النقدي.

وأضاف أن الأسواق الناشئة تمر حاليًا بحالة من المنافسة الشديدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فى ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا، وبالتالى فإن أى خفض سريع للفائدة محليًا قد يؤدى إلى خروج جزء من التدفقات الأجنبية الساخنة، وهو ما قد يضغط على سوق الصرف.

وأشار إلى أن البنك المركزى المصرى يتعامل بحذر شديد مع ملف الفائدة، لأنه يرتبط بشكل مباشر بمستويات التضخم، وسعر الصرف، وحركة الاستثمارات الأجنبية، وحتى قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها المالية.

وأكد أن المرحلة الحالية تتطلب الحفاظ على استقرار الأسواق أكثر من التركيز على التحفيز السريع للنشاط الائتماني، لأن أى اضطرابات نقدية قد تكون تكلفتها أكبر على الاقتصاد لاحقًا.

مؤشرات تدعم التثبيت

وفى السياق ذاته، توقع محمد بدرة، الخبير المصرفي، أن يتجه البنك المركزى المصرى إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماعه المرتقب فى ٢١ مايو، معتبرًا أن مؤشرات التضخم الحالية تمنح صانع السياسة النقدية مساحة للتحرك بحذر دون الحاجة إلى تشديد إضافي.

وأوضح أن تراجع معدل التضخم إلى نحو ١٤,٩٪ مقابل ١٥٪ خلال الشهر السابق يعكس حالة من الاستقرار النسبى فى مستويات الأسعار، وهو ما يدعم استمرار البنك المركزى فى مراقبة السوق قبل اتخاذ أى خطوات جديدة بشأن أسعار الفائدة.

وأضاف أن هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية التى تعزز توجه التثبيت، أبرزها ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى جانب استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه، وهو ما ساهم فى تخفيف الضغوط على سوق النقد الأجنبي.

وأشار إلى أن السياسة النقدية بدأت تميل بصورة تدريجية إلى التيسير المدروس بدلًا من التشديد القوى الذى اتبعه البنك المركزى خلال عام ٢٠٢٥، لكن دون التسرع فى خفض أسعار الفائدة بصورة كبيرة قد تؤثر على استقرار الأسواق.

من جانبه، قال باهر عبد العزيز، الخبير الاقتصادي، إن الأولوية الحالية للبنك المركزى المصرى تتركز بشكل أساسى على السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، حتى لو جاء ذلك على حساب تباطؤ نسبى فى معدلات الاقتراض والاستثمار على المدى القصير.

وأوضح أن الاقتصاد المصرى شهد خلال السنوات الأخيرة ضغوطًا كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع عالميًا، وزيادة تكاليف الشحن والطاقة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية التى أثرت على حركة التجارة والاستثمار فى مختلف الأسواق.

وأضاف أن خفض أسعار الفائدة فى الوقت الحالى قد يحمل مخاطر أكبر من فوائده، لأن زيادة السيولة داخل السوق قد تؤدى إلى موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، وهو ما قد ينعكس بصورة مباشرة على القوة الشرائية للمواطنين.

وأشار إلى أن تثبيت أسعار الفائدة يمثل رسالة طمأنة للأسواق والمستثمرين بأن البنك المركزى لا يزال ملتزمًا بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وعدم التسرع فى اتخاذ قرارات قد تؤثر على توازنات السوق.

وأكد أن الحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة نسبيًا يساعد أيضًا فى دعم جاذبية أدوات الدين الحكومية، خاصة فى ظل المنافسة القوية بين الأسواق الناشئة على جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

لمدة تصل إلى 6 أشهر..

بنك مصر يتيح تقسيط قيمة صكوك الأضاحى من وزارة الأوقاف

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع وزارة الأوقاف يوم الأربعاء الموافق ١٣ مايو ٢٠٢٦، وذلك بمقر مجلس الوزراء وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي. وقد شهد توقيع البروتوكول الدكتور أسامة الأزهرى – وزير الأوقاف، و هشام عكاشه – الرئيس التنفيذى لبنك مصر، و إيهاب درة – رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر ولفيف متميز من قيادات الطرفين.

يهدف البروتوكول إلى تقديم حلول دفع متطورة، بما يسهم فى تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين، ويأتى هذا التعاون فى ضوء توجه الدولة نحو تعميم نظم الدفع غير النقدي، حيث يقوم بنك مصر من خلال البروتوكول بإتاحة إمكانية تقسيط قيمة صكوك الأضاحى الخاصة بوزارة الأوقاف لمدة تصل إلى ٦ أشهر بدون فوائد وبدون مصاريف إدارية، وذلك لحاملى بطاقات بنك مصر الائتمانية، على أن يتم تنفيذ عملية التقسيط من خلال مركز الاتصال الخاص بالبنك على الرقم ١٩٨٨٨.

وصرح الدكتورأسامة الأزهرى أن توقيع البروتوكول يتزامن مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، ضمن جهود الدولة الرامية إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز مبادرات التكافل المجتمعي، موضحًا أن هذا التعاون يمثل نموذجًا متكاملاً لتضافر جهود مؤسسات الدولة الوطنية فى تنفيذ المبادرات ذات الطابع الإنسانى والاجتماعي، حيث يهدف إلى تيسير الحصول على صكوك الأضاحى وضمان وصولها لمستحقيها، مما يسهم فى نشر السعادة لدى الأسر الأكثر احتياجًا خلال هذه المناسبة المباركة.

وأفاد وزير الأوقاف بأن هذا التوقيع يعد شكلاً من أشكال التعاون بين مؤسسات الدولة، معتبرًا ذلك رسالةً وواجبًا لخدمة أبناء الوطن، ومثمّنًا هذا المسار بين الوزارة والبنك لما يكفله من تيسير على الراغبين فى تحقيق هذه الشعيرة الدينية بكل ما تعنيه من معانى العطاء والبذل والتكافل التى هى أصيلة فى معدن المصريين.

وأكد هشام عكاشه – الرئيس التنفيذى لبنك مصر أن هذا البروتوكول يعكس رؤية استراتيجية متكاملة لبنك مصر، ترتكز على ترسيخ دوره كشريك وطنى فاعل فى دعم مؤسسات الدولة، والمساهمة فى تطوير منظومة الخدمات العامة بما يواكب متطلبات التحول الرقمي، مشيرًا إلى أن البنك يحرص على تطوير خدماته بشكل مستمر بما يسهم فى تيسير المعاملات المالية، مؤكدًا استمرار البنك فى التوسع فى تقديم الحلول الرقمية التى تدعم استراتيجية الدولة نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد.

وأشار عكاشه إلى أن بنك مصر يواصل جهوده فى تقديم نموذج إيجابى يُحتذى به فى دعم المبادرات والشراكات، بما ينعكس إيجابيًا على المجتمع ككل، فضلًا عن تعزيز تميز خدمات البنك والحفاظ على نجاحه على المدى الطويل.

3 مليارات جنيه تسهيلات ائتمانية من «QNB مصر» لمجموعة «جلوبال كورب»

أعلن QNB مصر، عن توقيع عقد منح تسهيلات ائتمانية مع مجموعة جلوبال كورب للخدمات المالية، ويشمل تسهيلات ائتمانية بقيمة ٢ مليار جنيه مصري، مخصصة لتمويل عقود التأجير التمويلى بمختلف القطاعات، هذا بالإضافة إلى ١مليارجنيه مصرى مخصصه لقطاع التمويل العقاري.

ويعكس هذا التعاون التوجه الاستراتيجى للبنك نحو دعم القطاعات الحيوية فى الأسواق التى تعمل بها، وتعزيز دور التمويل غير المصرفى كشريك رئيسى فى تحفيز الاستثمار وتلبية احتياجات الشركات، بما يسهم فى تحقيق نمو اقتصادى مستدام. كما يأتى هذا التعاون فى ضوء التوجه المتزايد نحو دعم الشركات العاملة فى مجال التمويل غير المصرفي، وتمكينها من التوسع وتلبية احتياجات السوق، بما يسهم فى تحفيز الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.

وقام بتوقيع الاتفاقية محمد بدير، الرئيس التنفيذى لـ QNB مصر، وحاتم سمير، المؤسس والرئيس التنفيذى لمجموعة جلوبال كورب للخدمات المالية، بحضور مجموعة من المسؤولين من الجانبين.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيوفر البنك تسهيلاً ائتمانيًا لصالح مجموعة جلوبال كورب، يُوجَّه لتمويل عقود التأجير التمويلى والتمويل العقاري، بما يدعم خططها التوسعية ويعزز قدرتها على تقديم حلول تمويلية مرنة ومبتكرة تلبى احتياجات عملائها فى مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال محمد بدير، الرئيس التنفيذى لـ QNB مصر: "يعكس هذا التعاون التزام البنك بتوسيع شراكاته الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الرائدة، ودعم الأنشطة الإنتاجية والخدمية من خلال توفير حلول تمويل فعّالة تسهم فى دفع عجلة التنمية، خاصة فى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. ويُعد قطاع التأجير التمويلى أحد الركائز الرئيسية لدعم نمو الشركات، لما يقدمه من بدائل تمويلية مرنة تمكّنها من التوسع بكفاءة."

ومن جانبه، صرّح حاتم سمير، المؤسس والرئيس التنفيذى لمجموعة جلوبال كورب للخدمات المالية: "أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة إستراتيجية مهمة فى مسيرة المجموعة نحو تعزيز قدراتها التوسعية فى مجالى التأجير التمويلى والتمويل العقاري، مشيرًا إلى أن الشراكة مع QNB مصر تعكس الثقة المتبادلة فى قوة المركز المالى للمجموعة واستراتيجيتها المستقبلية.

وأضاف سمير أن مجموعة جلوبال كورب تستهدف من خلال هذا التعاون دعم خططها التوسعية وزيادة قدرتها على تلبية الطلب المتنامى على الحلول التمويلية المبتكرة، مع التركيز على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم فى دعم النمو الاقتصادى وتعزيز الشمول المالي.

«بنك القاهرة» يربح 4 مليارات جنيه فى الربع الأول بزيادة 16%

أعلن بنك القاهرة، أحد البنوك الحكومية المقرر طرح جزءا من رأس ماله فى البورصة خلال العام الجاري، وزيادة صافى الأرباح بنسبة ١٦٪ خلال الربع الأول من العام الجارى على أساس سنوى إلى نحو ٤ مليارات جنيه.

وارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ٩,١ مليار جنيه ، مقارنة بـ ٨,٣ مليار جنيه مصرى بالربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وارتفع صافي الاتعاب والعمولات بنسبة ١١٪ ليصل إلى ١,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ١,٤ مليار جنيه بالربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وارتفعت ودائع العملاء ٧٪ خلال الربع الأول من العام الجالى إلى ٢٧,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٠١,٤ مليار جنيهمصرى بنهاية العام السابق ٢٠٢٥.

واستحوذت ودائع العملاء الأفراد على ٦٠٪ من إجمالي الودائع، بينما استحوذت ودائع الشركات والمؤسسات على ٤٠٪ من إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

وزاد إجمالي محفظة القروض ٧٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٦ إلى ٢٧٦,٤ مليار جنيه مقارنة بنهاية ديسمبر الماضى مدفوعًا بالزيادات المحققة عبر مختلف قطاعات الأعمال.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية إلى ١١,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٨ مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٣٪.

وارتفعت المصروفات الإدارية بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه \ بنسبة ١٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٩٪ ليصل إلى ٥٨١ مليار جنيه \ بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٥٣٣ مليار جنيه مصرى بنهاية العام السابق.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة ٣,٨٪ من إجمالي محفظة القروض، كما بلغت نسبة تغطية مخاطر قروض غير المنتظمة ١٧٥٪ حيث بلغ رصيد مخصصات خسائر القروض ١٨,٤ مليار جنيه مصرى بنهاية الربع الأول منعام ٢٠٢٦.

وبلغت نسبة الشريحة الأولي لرأس المال ١٦,٨٨٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما بلغت نسبة معيار كفاية رأس المال ٢٠,٤٨٪ بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

سباق العائد يشعل المنافسة على الودائع..

الأذون أم الشهادات.. من يربح مدخرات العملاء؟

كتبت- منال عمر:

زادت المنافسة بين البنوك والحكومة ممثلة فى وزارة المالية على رفع أسعار الفائدة على الشهادات البنكية وأذون الخزانة التى تطرحها الدولة أسبوعيا بهدف جذب مدخرات العملاء.

وجذبت أذون الخزانة المحلية اهتمام العملاء على حساب الشهادات البنكية، بعد ارتفاع أسعار الفائدة خلال أول شهرين من الصراع الأمريكى الإيرانى فى المنطقة، حيث تجاوزت عوائدها نظيراتها المقدمة على الشهادات.

أذون الخزانة تنافس الشهادات البنكية

ارتفعت أسعار الفائدة على أذون الخزانة بمختلف آجالها (٣ و٦ و٩ أشهر، وسنة) بنحو ١,٥٪، لتتخطى مستوى ٢٥٪ على بعض الآجال، وذلك قبل خصم الضريبة البالغة ٢٠٪ من إجمالى العائد.

وتعد أذون الخزانة من الأدوات التمويلية التى تعتمد عليها البنوك لجمع السيولة من السوق المحلية، إذ تقدم عائدا تنافسيا مقارنة بالشهادات البنكية، مع درجة أمان مرتفعة.

البنوك ترفع الفائدة لمواكبة السوق

فى المقابل، اتجهت بعض البنوك الكبرى إلى رفع أسعار الفائدة على شهاداتها لأول مرة منذ نحو عام ونصف، فى محاولة لجذب السيولة. فقد رفع كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر سعر الفائدة على الشهادات الثلاثية ذات العائد الثابت بنسبة ١,٢٥٪، لتصل إلى ١٧,٢٥٪ بدلًا من ١٦٪

ويواصل بنك مصر تقديم باقة متنوعة من شهادات الادخار ذات العائد الثابت والمتغير بالجنيه المصري، بعوائد تنافسية تصل إلى ١٩٪ سنوياً، بما يعزز فرص تنمية المدخرات.

كما طرح البنك التجارى الدولى شهادات ادخار بعائد يصل إلى ١٧,٥٪ يُصرف شهريًا لمدة ٣ سنوات، بينما قدم كل من بنك القاهرة وبنك كريدى أجريكول شهادات ثلاثية بعائد ثابت يبلغ ١٧,٢٥٪

وتتيح البنوك طرق متعددة لشراء الشهادات بسهولة سواء من خلال فروع البنك المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، أو عبر القنوات الرقمية للبنك، مثل الإنترنت والموبايل البنكى أو الخط الساخن.

دعم الجنيه وجذب المدخرات

وتهدف البنوك من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز جاذبية الادخار بالجنيه المصري، والحد من توجه الأفراد نحو الملاذات البديلة مثل الذهب والدولار، والتى لجأ إليها البعض خلال الفترات الماضية للتحوط ضد تآكل القيمة الشرائية.

ويمثل رفع العائد على الشهادات تحولا ملحوظا فى توجه البنوك، بعد أن شهد العام الماضى سلسلة من تخفيضات الفائدة عقب تراجع نسبى فى معدلات التضخم، حيث انخفضت العوائد من مستويات قياسية بلغت ٢٧٪ للشهادات السنوية و٣٠٪ للشهادات الثلاثية.

كيف تستثمر فى أذون الخزانة؟

الحد الأدنى للشراء: يبدأ من ٢٥ ألف جنيه ومضاعفاته.

آجال الأذون: تتراوح بين ٣ و٦ و٩ أشهر، وحتى سنة.

العائد: يحدد فى عطاءات أسبوعية، ويتراوح المتوسط مؤخرا بين ٢٣,٧٢٪ و٢٥,١٥٪ قبل خصم الضرائب.

صرف العائد: يصرف مقدما، بينما يُسترد أصل المبلغ كاملًا عند الاستحقاق.

طريقة الشراء: يتوجه العميل إلى البنك التابع له قبل الساعة ١١:٣٠ صباحًا لتقديم طلب الشراء.

كسر الأذون: يمكن بيعها بدءًا من اليوم التالى للشراء، مع احتمالية تحقيق ربح أو خسارة وفقًا لأسعار السوق، ويتم فى هذه الحالة خصم العائد المُصرف مسبقًا من أصل المبلغ.

الاقتراض بضمانها: تتيح البنوك الاقتراض بضمان أذون الخزانة، بسعر فائدة يزيد قليلًا عن متوسط سعر الإقراض لدى البنك المركزي.

وكان البنك المركزى رفع سعر الفائدة ٨,٢٥٪ على ٦ مرات منذ أبريل الماضى آخرها ١٪ فى فبراير إلى ١٩٪ للإيداع و٢٠٪ للإقراض.

وقال المركزى فى تقريره الأخير أنه فضل تعليق خفض سعر الفائدة مع اتباع سياسة الحذر والانتظار وسط تفاقم الضغوط التضخمية المتوقعة.

تسارع معدل التضخم إلى ١٥,٢٪ خلال مارس مقابل ١٣,٤٪ فى فبراير بسبب ارتفاع أسعار البنزين والسولار.

نمو العائد من القروض يرفع صافى أرباح CIB إلى 17.82 مليار جنيه

ارتفع صافى ربح "البنك التجارى الدولي" مصر (CIB) بنسبة ٧,١٪ على أساس سنوى إلى ١٧,٨٢ مليار جنيه فى الربع الأول من العام الجاري، مدعوماً بنمو العائد من القروض، لا سيما للشركات، بحسب القوائم المالية للبنك .

وأوضح البنك ، أن صافى الدخل من الفائدة زاد بنسبة ١٧٪ إلى ٢٩,٧ مليار جنيه فى الشهور الثلاثة الأولى بنهاية مارس ٢٠٢٦، رغم تيسير السياسة النقدية فى البلاد.

كان البنك المركزى المصرى خفض أسعار الفائدة ٨,٢٥٪ على ٦ مرات، آخرها ١٪ فى فبراير الماضى ليصل سعرا عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى إلى ١٩٪ و٢٠٪ و١٩,٥٪، على الترتيب.

وقال البنك فى بيان القوائم المالية إن صافى الدخل من الاتعاب والعمولات نما بنحو ١٤,٧٪ خلال الربع الأول من العام الجارى على أساس سنوى إلى نحو ٢,٢٢ مليار جنيه.

وزاد إجمالى الودائع لدى "التجارى الدولي" بنسبة ٩,٥٪ إلى نحو ١,٢١ تريليون جنيه خلال الربع، فى حين سجلت محفظة القروض الإجمالية المقدمة للعملاء نمواً بنسبة ٨,٦٪ إلى نحو ٥٥١,٧٢ مليار جنيه.

رئيس البنك الأهلى يحذر من الاحتيال المصرفى

حذر محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى ورئيس اتحاد بنوك مصر، المواطنين من محاولات الاحتيال المصرفى.

وأكد أن البنك لن يطلب نهائياً من أى عميل تحت أى ظرف الإفصاح عن الرقم السرى أو بيانات البطاقات البنكية أو رموز التحقق OTP، سواء عبر الهاتف أو من خلال أى وسيلة اتصال أخرى.

وشدد على عدم الاستجابة لأية اتصالات تدعى تقديم جوائز أو تنتحل صفة جهات رسمية أو مصرفية، أو تدعى تحديث البيانات أو تزعم ضرورة مشاركة البيانات أو تنفيذ تحويلات بحُجة عدم توقف خدمات الإنستاباى أو الموبايل البنكى أو أى خدمات أخرى

مذكرة تفاهم بين المركزى ومفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك

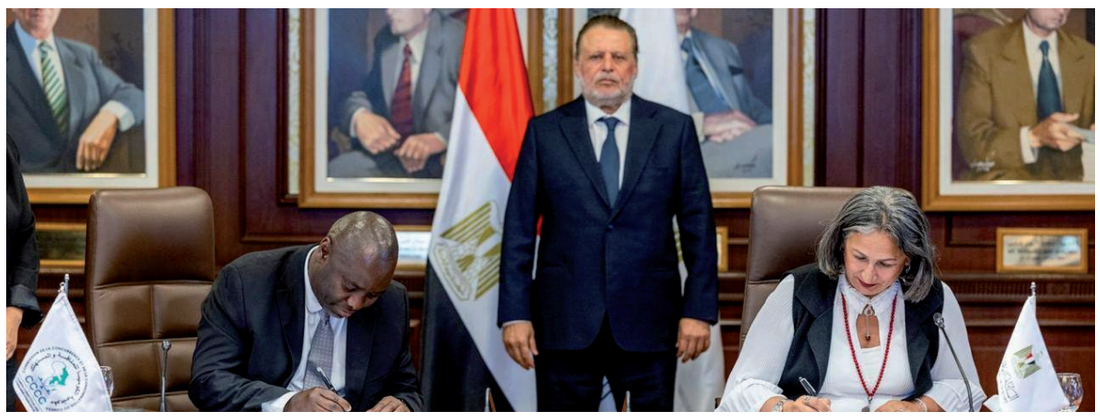

وقع البنك المركزى المصرى ، ومفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، بهدف تعزيز التعاون المشترك فى مجال حماية المنافسة على المستوى الإقليمي،

شهد حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، مراسم توقيع المذكرة التى وقّعتها مى أبو النجا، وكيل أول محافظ البنك المركزي، والدكتور/ ويلارد مويمبا، المدير والرئيس التنفيذى للمفوضية، وذلك بحضور لفيف من قيادات البنك وممثلى المفوضية.

صرح حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري، بأن التعاون المشترك مع مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك يُمثل خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز التكامل الاقتصادى ودعم بيئة المنافسة العادلة داخل أسواق دول الكوميسا، خاصة فى القطاع المصرفى الذى يعد من القطاعات الحيوية الداعمة للنمو والاستثمار، كما سيسهم هذا التعاون فى تبادل الخبرات وبناء القدرات فى مجالات فحص الممارسات الاحتكارية وتقييم عمليات الاندماج والاستحواذ، بما يعزز كفاءة الأسواق المالية والمصرفية ويرفع قدرتها على جذب الاستثمارات وتحفيز الابتكار المالي.

وأشاد المحافظ بالدور المحورى الذى تضطلع به المفوضية فى ترسيخ قواعد المنافسة الحرة على مستوى السوق المشتركة، ومواجهة الممارسات الاحتكارية العابرة للحدود، مؤكدًا أن أثر هذا التعاون سيمتد ليشمل دول الكوميسا كافة، بما يدعم تكامل الأسواق الإفريقية، ويسهم فى تعزيز التجارة الحرة بين الدول، وتحقيق أثر اقتصادى إيجابى ومستدام على مستوى اقتصادات الدول الأعضاء.

ومن جانبه، أعرب الدكتور ويلارد مويمبا، المدير والرئيس التنفيذى لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك، عن شكره لمحافظ البنك المركزى على دعمه لتعزيز التعاون المشترك وتوقيع هذا البروتوكول المهم، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يمثل فرصة مواتية للمؤسستين لتبادل الخبرات والكفاءات، بما يحقق الصالح العام لمصر ولدول الكوميسا على نطاق أوسع.

ويأتى توقيع مذكرة التَّفاهم فى إطار تعزيز التعاون بين البنك المركزى المصرى والجهات الدولية المناظرة، وفى سياق اتفاقية الكوميسا لدول شرق وجنوب إفريقيا، حيث تهدف إلى تنسيق سياسات المنافسة بين الطرفين، وتعزيز إنفاذ قوانينها، ومراجعة عمليات الاندماج والاستحواذ ذات البعد الإقليمى داخل السوق المشتركة للكوميسا، فى قطاعات تشمل: البنوك، والصرافة، وتحويل الأموال، والاستعلام والتصنيف الائتماني، وضمان الائتمان، ومشغلى نظم الدفع، ومقدمى خدمات الدفع، والتكنولوجيا المالية، بما يسهم فى الحد من الآثار السلبية للممارسات الاحتكارية، وتعزيز كفاءة الأسواق، وتبادل أفضل الممارسات الدولية فى مجال حماية المنافسة.

بروتوكول بين المصرف المتحد و«أسواق مصر» لتعزيز التحول الرقمي

وقع المصرف المتحد بروتوكول تعاون مع شركة اي اسواق مصر التابعة لمجموعة اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بهدف تعزيز جهود التنمية المستدامة وتمكين مختلف شرائح المجتمع اقتصاديا على مستوى محافظات الجمهورية.

وقع بروتوكول التعاون طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد وإبراهيم سرحان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.

قال طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد، إن هذا البروتوكول يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز دور المصرف المتحد كمحرك رئيسي لدعم الاقتصاد القومي، من خلال خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز الإنتاج المحلي وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل قاطرة التنمية المستدامة، خاصة في ظل التنوع الجغرافي والاقتصادي الذي تتمتع به محافظات مصر، وهو ما يتيح فرص اوسع لتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية وبناء اقتصاد قوي.

وأوضح فايد أن البروتوكول يربط بين التمويل واحتياجات التنمية الحقيقية في المحافظات، من خلال تقديم أدوات تمويل مرنة تدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتساهم في تحويل المجتمعات المحلية إلى مراكز إنتاج قادرة على تحقيق النمو والاستدامة.

وقال إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة إي فاينانس، إن التعاون بين المصرف المتحد وشركة "إي وأسواق" تمثل شراكة استراتيجية وخطوة مهمة نحو منظومة متكاملة تدعم نمو قطاع المشروعات الانتاجية او الخدمية وتزيد من قدرتها على الوصول إلى الاسواق.

وأضاف سرحان أن هذا التعاون يهدف إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التوسع الجغرافي، وتعزيز كفاءة التشغيل، وفتح آفاق جديدة للنمو، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

حصر الأراضى والوحدات ينشط السوق..

إعادة تدوير الثروة العقارية غير المستغلة

كتب أدهم عبدالفتاح

أشاد عدد من المطورين العقاريين والخبراء الاقتصاديين بتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بشأن إعداد حصر شامل لجميع الأراضى والوحدات السكنية غير المستغلة، ووضع آليات واضحة للتعامل معها، مؤكدين أن هذه الخطوة تمثل بداية حقيقية لإعادة تنظيم السوق العقارى وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة بما ينعكس بصورة مباشرة على المواطنين والاقتصاد القومي.

وفى هذا السياق، أكد المهندس علاء فكري، رئيس شركة بيت إيجيبت، إن ملف الشقق المغلقة يمثل أحد أهم التحديات التى تواجه السوق العقارى المصرى خلال السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن هناك آلاف الوحدات السكنية الجاهزة غير المستغلة، فى الوقت الذى يعانى فيه قطاع كبير من المواطنين، خاصة من الطبقة المتوسطة، من صعوبة الحصول على سكن مناسب أو إيجارات بأسعار عادلة.

وأوضح فكرى أن حصر الشقق المغلقة ووضع آليات فعالة لتنشيط تشطيبها وإعادة طرحها للإيجار من خلال سياسات وحوافز حكومية مدروسة، سيحدث انفراجة حقيقية فى السوق العقاري، خاصة للطبقة المتوسطة، لافتاً إلى أن زيادة المعروض من الوحدات المؤجرة ستؤدى بشكل طبيعى إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن فى الأسعار.

وأضاف أن الدولة تمتلك فرصة مهمة لإعادة تدوير الثروة العقارية غير المستغلة وتحويلها إلى عنصر فاعل فى الاقتصاد، سواء عبر تقديم حوافز ضريبية للملاك أو تسهيل إجراءات التسجيل والتأجير، بما يشجع أصحاب الوحدات المغلقة على ضخها فى السوق مرة أخرى.

وأكد الدكتور محمود العدل، رئيس شركة إم بى جى للتطوير العقاري، أن توجيهات رئيس الوزراء تعكس رؤية استراتيجية لإدارة الأصول العقارية بشكل أكثر كفاءة، مشيراً إلى أن السوق المصرى يمتلك مخزوناً عقارياً ضخماً يحتاج إلى سياسات مرنة ومحفزة لتحقيق الاستفادة القصوى منه.

المهندس علاء فكري

وقال العدل إن وجود وحدات سكنية مغلقة أو أراض غير مستغلة لفترات طويلة يمثل تجميدا لرؤوس أموال كبيرة، فى حين أن إعادة تشغيل هذه الأصول سيساهم فى تنشيط حركة السوق العقارى وزيادة معدلات الاستثمار، إلى جانب دعم خطط الدولة فى توفير سكن ملائم للمواطنين.

وأشار إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب تعاوناً بين الحكومة والمطورين العقاريين والقطاع المصرفى لوضع منظومة متكاملة تضمن إعادة إحياء الوحدات غير المستغلة، سواء من خلال مبادرات للتمويل أو برامج تحفيزية للتشطيب والتأجير، مؤكداً أن السوق العقارى المصرى ما زال يمتلك فرص نمو قوية رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

دكتور محمود العدل

وأضاف رئيس شركة إم بى جى أن أى تحرك حكومى يهدف إلى زيادة المعروض الحقيقى من الوحدات السكنية سيكون له تأثير إيجابى مباشر على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وهو ما يصب فى صالح المواطن والسوق فى آن واحد.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى قد وجه بإعداد حصر شامل لجميع الأراضى والوحدات السكنية غير المستغلة، فى إطار جهود الدولة لتعظيم الاستفادة من الأصول المتاحة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، موضحًا أن عمليات الحصر ستتم بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، مع إعداد قاعدة بيانات دقيقة تشمل الأراضى والوحدات السكنية غير المستغلة على مستوى الجمهورية، تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

وأضاف أن هذه الخطوة تأتى ضمن توجه الدولة نحو رفع كفاءة إدارة الأصول وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، بما يدعم الاقتصاد الوطنى ويسهم فى تعزيز موارد الدولة.

وقال محمد سعيد الخبير العقارى أن نجاح خطة الحصر والتعامل مع الوحدات غير المستغلة سيسهم فى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، من بينها تعظيم الاستفادة من الثروة العقارية، وتقليل الضغط على الطلب الجديد، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، فضلاً عن توفير فرص استثمارية جديدة فى قطاع التشييد والتشطيب والإدارة العقارية.

وأكد أن السوق العقارى المصرى يحتاج خلال المرحلة الحالية إلى حلول مبتكرة وسياسات تحفيزية تدعم التشغيل الفعلى للوحدات القائمة، بما يحقق التوازن والاستدامة ويعزز من قدرة القطاع على مواصلة النمو ودعم الاقتصاد الوطني.

«سيتادل بلازا» من «الكان العقارية» وجهة جديدة لإحياء القاهرة التاريخية

كشفت الكان للتنمية العقارية، الذراع العقارية لمجموعة الكان القابضة، عن مشروعها «سيتادل بلازا»، الوجهة الجديدة فى قلب القاهرة وملاصقة للقاهرة التاريخية والمطلة على قلعة صلاح الدين.

ويأتى «سيتادل بلازا» فى إطار توجه الدولة لإحياء القاهرة التاريخية، بهدف إعادة دمجها كجزء أكثر حيوية وسهولة فى الوصول ضمن نسيج المدينة، وتعزيز دورها فى النشاط السياحى والاقتصادي. ويُطوَّر المشروع بالتنسيق مع اللجنة القومية لحماية وتطوير القاهرة التاريخية، بما ينسجم مع الجهود الوطنية لإحياء المنطقة وتعزيز مكانتها على خريطة السياحة والعمران فى القاهرة.

ويقع المشروع شرق القلعة، فى أحد أكثر المواقع مركزية وأهمية فى القاهرة الكبرى، ليشكّل وجهة متكاملة تجمع بين الضيافة والثقافة والترفيه والأعمال والمعارض، إلى جانب منصة مخصصة لدعم المصممين المصريين والمشروعات الصغيرة.

وعلى مساحة تقارب ٦٠ ألف متر مربع، صُمم «سيتادل بلازا» ليكون وجهة حيوية تعزز سهولة الحركة والوصول، وتدعم استمرارية النشاط والحياة على مدار اليوم.

وصُمم «سيتادل بلازا» بما يواكب توجهات الدولة لتعزيز قطاع السياحة، خاصة من خلال زيادة مدة إقامة الزائر فى القاهرة، وإثراء تجربته بما تقدمه المدينة من مقومات ثقافية وسياحية متنوعة وتلبية الطلب المتزايد عالمياً للسياحة التجريبية والتراثية.

ومن المتوقع أن يضيف المشروع نحو ٥٥٠ غرفة فندقية و٧٠ شقة فندقية متكاملة الخدمات، بما يعزز الطاقة الفندقية فى منطقة مركزية تشهد اليوم مخطط تطويرى من الدولة يتضمن رفع كفاءة المنطقة التاريخية وتحويل المبانى القديمة لفنادق ومزارات. وبفضل طابعه متعدد الاستخدامات، صُمم «سيتادل بلازا» كعنصر مكمل لمخطط الدولة فى المنطقة.

وقال المهندس خالد نصير، رئيس مجلس إدارة مجموعة الكان القابضة: «يمثل سيتادل بلازا بالنسبة لنا التزامًا طويل الأمد بمستقبل القاهرة التاريخية. فهذه المنطقة تُعد من أهم مناطق المدينة، وتمتلك مقومات استثنائية تؤهلها للقيام بدور محورى فى المشهدين السياحى والاقتصادى للقاهرة. وتحقيق هذه الإمكانات يتطلب نهجًا مستدامًا ومنضبطًا، إلى جانب توافق وثيق مع توجهات الدولة.

ويجرى تطوير «سيتادل بلازا» بالتنسيق مع اللجنة القومية لحماية وتطوير القاهرة التاريخية، بما يضمن توافقه مع الأطر التخطيطية والمعمارية والتنظيمية الخاصة بالمناطق ذات القيمة التراثية ومحيطها، وبما يتماشى مع معايير اليونسكو لتطوير مواقع التراث العالمي، ويتم تطوير «سيتادل بلازا» على مراحل، على أن تكتمل المرحلة الأولى بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٧، تليها المراحل اللاحقة، بما فى ذلك مكون الضيافة، والمقرر استكماله بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٩.

«إمكان مصر» تخصص 45 فدانًا للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا فى «البروج»

أعلنت شركة إمكان مصر عن توقيع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لتخصيص مساحة ٤٥ فدانًا داخل مشروع البروج بمدينة هليوبوليس الجديدة لإقامة فرع جديد للأكاديمية، فى خطوة تعكس التزام الطرفين بدعم قطاع التعليم وتعزيز دوره داخل المجتمعات العمرانية المتكاملة.

ويأتى هذا التعاون فى إطار رؤية إمكان مصر لتطوير مشروع البروج تحت مفهوم (Alburouj The Perfect Circle)، باعتباره مجتمعًا متكاملًا تم تخطيطه بعناية على مساحة ١٠٥٠ فدانًا فى قلب هليوبوليس الجديدة، ليقدم تجربة حياة متكاملة تجمع بين السكن، التعليم، الأعمال، الترفيه، والخدمات اليومية داخل وجهة واحدة مترابطة تلبى مختلف أنماط الحياة.

ويضم المشروع مجموعة متنوعة من الوحدات السكنية، بدءًا من الشقق العصرية وحتى المنازل العائلية، إلى جانب منظومة متكاملة من الخدمات والمرافق التى تعكس مفهوم "The Perfect Circle". ويأتى فى قلب المشروع The Orchard Park الممتد على مساحة ٧٣ فدانًا من المساحات الخضراء المفتوحة، بما يوفر تجربة معيشية متوازنة تجمع بين الطبيعة والحياة العصرية.

كما يضم البروج مجموعة من الشراكات والخدمات التى تعزز جودة الحياة داخل المشروع، من بينها مدرسة CADMUS الدولية التابعة لمجموعة SABIS، وAlbourouj Sports Club، إلى جانب مجموعة متنوعة من الخدمات اليومية والمقاصد الترفيهية، مثل كارفور، ومكتب السجل المدني، ومطعم Tabletop المطل على البحيرة، بالإضافة إلى Alburouj Business Park الذى يتمتع بتصميمات معمارية حديثة تجمع بين المساحات الإدارية والتجارية.

ويضم المشروع أيضًا Alburouj Cultural Hub الذى يمثل مركزًا للأنشطة الثقافية والترفيهية واستضافة الفعاليات المختلفة، بما يعزز مفهوم المجتمع المتكامل الذى تسعى إمكان مصر إلى تطويره داخل البروج. كما يتميز المشروع بموقعه الاستراتيجى بالقرب من المركز الطبى العالمى (International Medical Center) وعدد من المحاور الرئيسية بشرق القاهرة.

وقال المهندس أحمد عارف، المدير التنفيذى لشركة إمكان مصر: يمثل هذا التعاون خطوة استراتيجية فى دعم رؤية إمكان مصر لمفهوم الـ Perfect Circle داخل مشروع البروج، حيث نسعى إلى تطوير مجتمع متكامل يوفر تجربة معيشية متوازنة تجمع بين مختلف عناصر الحياة اليومية، بما فى ذلك التعليم، والخدمات، والترفيه، والمساحات الخضراء، فى بيئة واحدة مترابطة تواكب تطلعات الأفراد والعائلات.

«TAMADON DEVELOPMENTS» تطلق سلسلة فنادق مع «MYNT»

أعلنت شركة TAMADON DEVELOPMENTS عن توقيع اتفاقية تعاون استراتيجى مع شركة MYNT، فى خطوة تمثل بداية لسلسلة من أوجه التعاون المستقبلية بين الجانبين، حيث تستهدف الشركة من خلال هذا التعاون تقديم نموذج جديد ومختلف للاستثمار العقارى الفندقى فى السوق المصري.

وقال عبد الرحمن ولى الدين، مؤسس TAMADON DEVELOPMENTS، إن هذا التعاقد يعكس توجه الشركة نحو بناء شراكات قوية مع كيانات متخصصة، بما يضمن تحقيق أعلى كفاءة تشغيلية لمشروعاتها الفندقية، وتعظيم العوائد الاستثمارية للعملاء.

وأوضح خلال المؤتمر الصحفى للشركة، أن التعاون مع « MYNT» يمثل ركيزة أساسية فى استراتيجية الشركة المستقبلية بإطلاق سلسلة فنادق بعلامة تجارية خاصة، تقدم الفنادق ذات مفهوم «البوتيك أوتيل» الذى يجمع بين الجودة والخصوصية وتجربة الإقامة المتميزة، لافتا إلى أنه كلما كان حجم المشروع محدودا كلما كانت جودة الخدمات المقدمة أفضل بكثير.

وأضاف، أن الشركة تسعى من خلال هذه الشراكة إلى تقديم منتج فندقى مختلف فى السوق المصري، لا يقتصر فقط على توفير وحدات فندقية، بل يقدم تجربة تشغيل متكاملة قائمة على فهم دقيق لسلوك النزلاء واحتياجاتهم، بما ينعكس بشكل مباشر على نسب الإشغال والعائد الاستثمارى للعملاء.

وأشار إلى أنه سيتم الإعلان قريبًا عن تفاصيل أول مشروعات الشركة التى تديرها MYNT فى منطقة غرب القاهرة، على أن يتم الإعلان وفق جدول زمنى عن إطلاق مشروعات جديدة تطلقها شركة TAMADON بإدارة فندقية مميزة من MYNT، وهو عبارة عن مشروع سكنى فندقى بمعايير عالمية فى منطقة الثورة الخضراء بمدينة الشيخ زايد.

وأكد الدكتور بهاء وجدى، الشريك المؤسس بشركة TAMADON DEVELOPMENTS، أن التعاقد مع « MYNT » يأتى فى إطار حرص شركته على الاستعانة بخبرات متخصصة فى إدارة وتشغيل المشروعات الفندقية، مشيرًا إلى أن قوة هذه الشراكة تكمن فى تكامل الأدوار بين التطوير الهندسى والتشغيل الاحترافى، بما يضمن تقديم منتج متكامل منذ مرحلة التصميم وحتى التشغيل.

وأوضح، أن الشركة تستهدف من خلال هذه الشراكة تقديم سلسلة من المشروعات الفندقية ذات الطابع الخاص، تعتمد على نموذج «البوتيك أوتيل» الذى يتيح مستوى أعلى من الجودة والخدمة نتيجة محدودية عدد الوحدات، وهو ما يعزز من كفاءة الإدارة ويحقق تجربة أكثر تميزًا للنزلاء.

بالتعاون مع Flat6Labs..

«سيتى سكيب مصر 2026» يطلق النسخة الثالثة من Egypt PropTech Challenge

أعلن سيتى سكيب مصر توقيع اتفاقية شراكة مع Flat٦Labs، المنصة الرائدة فى بناء ريادة الأعمال والمجتمعات الريادية فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والتى تقود أبرز برامج دعم الشركات الناشئة فى المنطقة، لإطلاق النسخة الثالثة من تحدى التكنولوجيا العقارية Egypt PropTech Challenge.

وقع الاتفاقية روبير دانيال، مدير معرض سيتى سكيب مصر، وشريف حسن، رئيس قطاع التسويق والتواصل بـFlat٦Labs، بحضور كريم مروان، مدير أول للمجتمع والتواصل بـFlat٦Labs، وعدد من ممثلى الجانبين، فى خطوة تؤكد التزام الطرفين بدعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال فى قطاع التطوير العقارى وتطوير الحلول الرقمية المستقبلية.

وتأتى هذه الشراكة ضمن استعدادات سيتى سكيب مصر لتنظيم النسخة الثالثة من التحدى خلال فعاليات معرض سيتى سكيب، المقرر انعقاده فى الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر ٢٠٢٦ بمركز مصر للمعارض الدولية، بما يعزز مكانة المعرض كمنصة إقليمية تجمع بين الاستثمار والابتكار وتدعم مختلف أطراف المنظومة العقارية.

قال روبير دانيال، مدير معرض سيتى سكيب مصر: «تعكس استمرارية ونمو Egypt PropTech Challenge التزامنا بدعم الابتكار وتسريع التحول الرقمى فى القطاع العقاري. ويأتى التحدى هذا العام بنطاق أوسع يتخطى حدود الإقليم، بالشراكة مع Flat٦Labs، لتمكين الشركات الناشئة من الظهور وبناء شراكات استراتيجية والاستفادة من تقييمات لجنة تحكيم تضم مستثمرين وخبراء فى رأس المال المخاطر والتحول الرقمي، بما يدعم تطوير نماذج أعمالها وتوسيع حضورها فى مصر وأسواق الخليج وإفريقيا، ويعزز دور سيتى سكيب كمنصة تدعم نمو القطاع وتمكين ريادة الأعمال والابتكار.»

من جانبه قال شريف حسن، رئيس قطاع التسويق والتواصل بـFlat٦Labs: «على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، تمحورت رسالتنا حول بناء مجتمعات ريادية قوية فى الأسواق الناشئة، وهو ما نواصل تحقيقه من خلال شراكتنا مع سيتى سكيب هذا العام. ونتطلع إلى خلق فرص حقيقية تربط الشركات الناشئة بالمستثمرين وتسهم فى دفع منظومة الابتكار إلى مستويات جديدة من التأثير والنمو.»

ويستهدف تحدى التكنولوجيا العقارية Egypt PropTech Challenge هذا العام توسعًا على المستويين الإقليمى والدولي، ما يعزز دوره كإحدى أبرز المنصات المتخصصة فى التكنولوجيا العقارية عالمياً، حيث يتيح للشركات الناشئة التفاعل المباشر مع نخبة من المستثمرين والخبراء فى رأس المال المخاطر، بما يدعم تطوير نماذج أعمالهم وبناء شراكات استراتيجية فعالة.

ويمثل التحدى مساحة تنافسية مبتكرة تتيح لرواد الأعمال عرض حلولهم التقنية القادرة على إحداث تحول فى قطاع العقارات والتطوير العمراني، بمشاركة شركات ناشئة من مصر ودول الخليج وإفريقيا فى مجالات التكنولوجيا العقارية (PropTech)، وتكنولوجيا البناء (ConTech)، والمدن الذكية، وإدارة المرافق، والاستدامة.

وسيحظى المتأهلون للنهائيات بفرص إرشاد وتوجيه من خبراء القطاع، إلى جانب عرض حلولهم أمام نخبة من المستثمرين وصناع القرار خلال فعاليات المعرض، بما يعزز فرص نموهم وتوسعهم فى أسواق المنطقة. كما يحصل الفائزون على مزايا حصرية تشمل إبراز ابتكاراتهم أمام قيادات الصناعة، وجناح عرض مجانى ضمن معرض سيتى سكيب مصر٢٠٢٧ للتواصل المباشر مع آلاف العملاء المحتملين، إضافة إلى الوصول إلى مساحات عمل متميزة من خلال شريك الابتكارWRK+ ؛ العلامة الأم لكل من The GrEEK Campus و MQR إلى جانب مزايا وفرص أخرى داعمة لمسيرتهم.

وسط منافسة دولية من 6 دول

مصر تسيطر على مسابقة «إيتيدا» لاختبار البرمجيات

كتب- أسامة محمد:

وسط سباق عالمى متسارع للسيطرة على مستقبل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، خطفت مصر الأنظار فى مجال اختبار البرمجيات بعد نجاح الفرق المصرية فى حصد المراكز الأولى بمسابقة «إيتيدا» الدولية، التى شهدت منافسة قوية بين 128 فريقًا من 6 دول، فى مشهد يعكس تنامى قدرات الشباب المصرى وتحول البلاد إلى مركز إقليمى لصناعة البرمجيات والابتكار الرقمي.

وفى هذا السياق، أعلنت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» ختام فعاليات مسابقة اختبار البرمجيات، التى أُطلقت فى يناير الماضي، حيث تم إعلان النتائج على هامش النسخة الرابعة من مؤتمر «يوم اختبار البرمجيات» الذى نظمه مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات «SECC»، بمشاركة واسعة من الخبراء الدوليين والمتخصصين والطلاب والمهتمين بأحدث تقنيات اختبار البرمجيات والذكاء الاصطناعي.

وشهدت المسابقة مشاركة 128 فريقًا من مختلف الجامعات والخلفيات المهنية والدول، من بينها مصر والمغرب وتونس وإندونيسيا ونيجيريا والأردن، بما يعكس تنامى الاهتمام بمجالات اختبار البرمجيات والذكاء الاصطناعي، وحجم الإبداع والابتكار لدى الشباب والمتخصصين، وقدرتهم على تطوير حلول تقنية مبتكرة تواكب متطلبات السوق.

وتأهل إلى نهائى المسابقة 18 فريقًا، بواقع 17 فريقًا من مصر وفريق من الأردن، من بينهم 5 فرق ضمن فئة الطلاب و13 فريقًا من المتخصصين. وأسفرت التصفيات عن اختيار 3 فرق فائزة من كل فئة، وجميعها من مصر.

واعتمدت عملية التقييم على مجموعة من المعايير التقنية، شملت أهمية الفكرة وتأثيرها العملى فى معالجة تحديات اختبار البرمجيات، ومستوى الابتكار والإبداع فى الحلول المُقدمة، إلى جانب جاهزية المشروعات للتطبيق وسهولة استخدامها وإمكانية دمجها مع الأدوات القائمة. كما تضمنت المعايير كفاءة توزيع الأدوار داخل الفرق المشاركة، وجودة عرض المشروعات والحلول التقنية أمام لجنة التحكيم.

وقال المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا): "نحن سعداء بتنظيم هذه المسابقة، التى تم إطلاقها فى بداية العام، وشهدت إقبالًا واسعًا من فرق من مصر وعدد من الدول العربية والأفريقية والآسيوية. ويؤكد تأهل جميع الفرق إلى النهائيات من مصر تميز الكفاءات الهندسية المصرية وقدرتها على المنافسة فى هذا المجال الحيوي، لا سيما فى ظل ما عكسته المشروعات المشاركة من مستوى متقدم من الابتكار، وتوظيف فعّال لتقنيات الذكاء الاصطناعى فى تطوير حلول عملية تسهم فى تحسين كفاءة وجودة عمليات تطوير واختبار البرمجيات، بما يتماشى مع أحدث الاتجاهات العالمية."

وضمّت لجنة التحكيم 12 خبيرًا ومتخصصًا فى مجالات جودة البرمجيات من شركات عالمية ومحلية، إلى جانب خبراء من مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات. ومن بين أعضاء اللجنة جويل أوليفيرا، رئيس حوكمة المجلس الدولى لجودة البرمجيات (ISTQB) ورئيس ضمان الجودة بشركة Celfocus بالبرتغال، والدكتور لوفليش بيهاري، رئيس مجموعة عمل التسويق بالمجلس الدولى لجودة البرمجيات (ISTQB) ورئيس مجلس شهادات اختبار البرمجيات فى موريشيوس (MSTQB)، وماركوس سيفرت، الرئيس التنفيذى للتكنولوجيا بشركة Sogeti التابعة لمجموعة كابجيمينى فى ألمانيا، وفيرنر هينشيلخن، الرئيس التنفيذى للجمعية العالمية لجودة البرمجيات (GASQ) بألمانيا.

الفائزون ضمن فئة الطلاب:

المركز الأول: فاز فريق QualiaUI بجائزة بقيمة 90 ألف جنيه، حيث قدم الفريق أداة لاختبار واجهات المستخدم مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تتيح إنشاء وتشغيل اختبارات آلية باستخدام اللغة الطبيعية، بما يقلل الجهد اليدوى ويُسرّع عمليات الاختبار.

المركز الثاني: فاز فريق Testly بجائزة بقيمة 70 ألف جنيه، حيث قدم الفريق مشروع يعتمد على أتمتة اختبار واجهات برمجة التطبيقات (APIs) باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال إنشاء وتنفيذ سيناريوهات الاختبار تلقائيًا بالاعتماد على قصص المستخدم وواجهات البرمجة، مع التحقق من سلوك التنفيذ وإصدار تقارير تفصيلية بنتائج الاختبار.

المركز الثالث: فاز فريق M.H.M بجائزة بقيمة 50 ألف جنيه، حيث قدم الفريق مشروع "AgentJury"، وهو عبارة عن منصة تعتمد على مجموعة من مُحكمين آليين باستخدام نماذج اللغة الكبيرة (LLMs) لاختبار أى تطبيق يعمل بالذكاء الاصطناعى مع كل إصدار جديد. تقوم المنصة بتقييم التطبيق بناءً على إجماع المُحكمين، وقوة المقاومة للهجمات الاختراقية، واختبارات الانحدار (Regression)، وغيرها من المعايير، ومن ثم تقوم برفع تذاكر عيوب (Defect Tickets) بالأدلة مباشرة فى نظام لتتبع الأعطال الخاص بمختبرى البرمجيات.

الفائزون ضمن فئة المتخصصين:

المركز الأول: فاز فريق QA Catalyst بجائزة بقيمة 160 ألف جنيه، حيث قدم المشروع تطبيقًا يساعد مختبرى البرمجيات على إدارة عمليات ضمان الجودة بدءًا من تحليل المتطلبات وحتى تنفيذ الاختبارات ومراجعة مراحل التطوير، بما يسهم فى تقليل العمل اليدوى وتحسين كفاءة التغطية وجودة اتخاذ القرار.

المركز الثاني: فاز فريق Ostrich Team بجائزة بقيمة 120 ألف جنيه، حيث قدم المشروع منظومة متكاملة لإنشاء حالات الاختبار وكتابة سكربتات الأتمتة الخاصة بواجهات برمجة التطبيقات (APIs) باستخدام عدة نماذج ذكاء اصطناعي، مع استعراض خطط التوسع المستقبلية ومراحل تطوير المشروع.

المركز الثالث: فاز فريق Qbot بجائزة بقيمة 100 ألف جنيه، حيث قدم المشروع مساعدًا ذكيًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعى يهدف إلى تسريع أنشطة اختبار البرمجيات وتحسين دورة حياة الاختبار، من خلال دعم فرق الجودة فى إعداد خطط الاختبار وحالات الاختبار وتقارير العيوب وتنفيذ الاختبارات بكفاءة أعلى، بما يعزز الإنتاجية وجودة البرمجيات مع الحفاظ على أمن وسرية البيانات.

وفى ختام الفعالية، قام المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى للهيئة، والدكتور هيثم حمزة، رئيس مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات، بتقديم الشكر لأعضاء لجنة التحكيم، وتسليم الجوائز للفرق الفائزة، تقديرًا لأدائهم المتميز وأفكارهم الابتكارية. كما حظى المستوى التقنى المتقدم الذى أظهرته الفرق المشاركة بإشادة واسعة، بما يعكس تنامى الكفاءات المصرية فى مجالات تكنولوجيا المعلومات وهندسة البرمجيات.

«البريد المصرى» يوفر حزمة خدمات مالية لطلاب جامعة الأزهر والعاملين

كتب: أسامة محمد

وقّعت الهيئة القومية للبريد وجامعة الأزهر بروتوكول تعاون مشترك، بهدف توفير حزمة متكاملة من الخدمات المالية لطلاب جامعة الأزهر من المصريين والوافدين، بما يسهم فى تلبية احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، وذلك فى إطار جهود الهيئة القومية للبريد لتعزيز الشمول المالى والتوسع فى تقديم خدماتها داخل المؤسسات التعليمية الكبرى، بما يدعم التحول نحو خدمات مالية أكثر تطورًا وسهولة.

وقّع البروتوكول كل من سيد طمان، نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد لشئون المناطق، والدكتور سيد بكري، نائب رئيس جامعة الأزهر للتعليم وشئون الطلاب، وذلك بحضور عدد من قيادات الهيئة القومية للبريد وجامعة الأزهر.

وأكدت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن التعاون مع جامعة الأزهر يأتى فى إطار إستراتيجية الهيئة الهادفة إلى تعزيز التواجد داخل المؤسسات التعليمية الكبرى، وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة للطلاب المصريين والوافدين، إلى جانب أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، مشيرةً إلى أن البروتوكول يشمل توفير باقة متنوعة من الخدمات المالية والبريدية الرقمية التى يقدمها البريد المصري، بما يسهم فى دعم توجه الدولة نحو الشمول المالى والتحول الرقمي.

وأعرب الدكتور سلامة جمعة داوود، رئيس جامعة الأزهر، عن تقديره للتعاون المثمر مع الهيئة القومية للبريد، مؤكدًا أن هذا البروتوكول يوضح تكامل جهود مؤسسات الدولة لدعم وخدمة المجتمع الأكاديمى وتطوير مستوى الخدمات المقدمة داخل الجامعة، مشيرًا إلى أن البروتوكول سيسهم فى توفير خدمات مالية وبريدية حديثة وآمنة للطلاب المصريين والوافدين، إلى جانب أعضاء هيئة التدريس والعاملين، بما ييسر حصولهم على الخدمات داخل الحرم الجامعى وعلى مستوى الجمهورية بكفاءة وسهولة.

ومن جانبه، أكد الدكتور سيد بكري، أن توقيع بروتوكول التعاون مع الهيئة القومية للبريد يعكس حرص جامعة الأزهر على تعزيز الشراكة مع مؤسسات الدولة الوطنية، بما يسهم فى تطوير منظومة الخدمات المقدمة للطلاب المصريين والوافدين، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، مشيرًا إلى أن البروتوكول يمثل خطوة مهمة نحو تسهيل حصول الطلاب على الخدمات المالية بصورة حديثة وآمنة، بما يتواكب مع توجهات الدولة نحو بناء مجتمع رقمى متكامل.

وفى نفس السياق، أوضح سيد طمان نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد، أن التعاون مع جامعة الأزهر يأتى انطلاقًا من مكانتها كواحدة من أكبر وأعرق المؤسسات التعليمية فى مصر والعالم الإسلامي، ويمثل خطوة مهمة نحو زيادة حجم الخدمات المالية والبريدية داخل المؤسسات التعليمية الكبرى، مشيرا إلى أن البروتوكول يهدف إلى تقديم منظومة متكاملة من الخدمات المالية والرقمية لطلاب الجامعة المصريين والوافدين، فضلًا عن أعضاء هيئة التدريس والعاملين، بما يضمن سهولة الحصول على الخدمات بكفاءة وجودة عالية.

مزايا حصرية..

«أورنج مصر» تقدم تجربة سفر رقمية لركاب «مصر للطيران»

كتبت : سهر سامح

فى خطوة تعكس توجهًا متسارعًا نحو دمج التكنولوجيا بقطاع السفر والطيران، أعلنت شركة «أورنج مصر» توقيع شراكة استراتيجية مع «مصر للطيران» لتقديم تجربة سفر رقمية متكاملة تجمع بين خدمات الاتصالات والطيران، عبر حزمة من المزايا الحصرية والحلول الذكية المبتكرة التى تستهدف تطوير تجربة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

وشهد هشام مهران، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة «أورنج مصر»، والطيار أحمد عادل، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة لمصر للطيران، توقيع عقد الشراكة بين الجانبين، بهدف إطلاق خدمات متطورة تجمع بين الابتكار الرقمى وخدمات السفر، بما يسهم فى تقديم تجربة أكثر تميزًا لعملاء الشركتين.

وقّع العقد من جانب اورنج، المهندس محمد شبل نائب الرئيس التنفيذى لقطاع الأعمال وعمرو عدوى رئيس القطاع التجارى بشركة مصر للطيران للخطوط الجوية

ويشمل التعاون قيام اورنج مصر بتقديم خدمات الاتصالات لشركة مصر للطيران للخطوط الجوية، وإطلاق مجموعة من المزايا الحصرية لعملاء اورنج، تشمل إمكانية الاستفادة من برنامج المسافر الدائم EGYPTAIR Plus على شبكة خطوط مصر للطيران الممتدة إلى أكثر من ٨٠ وجهة حول العالم وتحويل نقاط الولاء إلى أميال سفر، بما يتيح للعملاء فرصًا أكبر للاستفادة من خدمات السفر والمكافآت، إلى جانب تقديم خصومات ومزايا خاصة لعملاء الفئات المميزة.

كما تشمل الاتفاقية التعاون فى تنفيذ حملات تسويقية مشتركة، وتطوير التكامل الرقمى بين أنظمة الشركتين، بما يسهم فى تقديم تجربة أكثر سلاسة وابتكارًا، فضلًا عن دعم تطوير المنصات الرقمية المرتبطة ببرامج الولاء وتعزيز قنوات التواصل مع العملاء.

وأكد هشام مهران، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة اورنج مصر، أن التعاون مع مصر للطيران، باعتبارها الناقل الوطنى لجمهورية مصر العربية، يمثل خطوة استراتيجية تعكس توجه اورنج نحو بناء منظومة خدمات رقمية متكاملة تربط بين الاتصالات وقطاعات الخدمات الحيوية، بما يسهم فى تقديم تجربة أكثر تطورًا ومرونة للعملاء.

وأضاف أن دمج خدمات الاتصالات مع خدمات السفر وبرامج الولاء يواكب التحولات العالمية فى تجربة العملاء، ويعزز جهود الدولة المصرية فى التوسع بالحلول الرقمية والخدمات الذكية، خاصة فى القطاعات المرتبطة بالسياحة والسفر، بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمى متطور للخدمات والتكنولوجيا والسياحة.

وخلال الحفل، أكد الطيار أحمد عادل على حرص مصر للطيران على بناء شراكات استراتيجية مع الكيانات الرائدة فى مختلف القطاعات، بما يدعم خطط التطوير المستمر ويعزز تجربة السفر لعملائنا مضيفًا أن شراكتنا مع اورنج مصر تمثل خطوة مهمة نحو تقديم خدمات أكثر تكاملًا وابتكارًا بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

وصرح الطيار محمد عليان أن هذا التعاون يأتى فى إطار استراتيجية مصر للطيران للارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء من خلال استخدام الحلول الرقمية الحديثة، حيث سيسهم الربط بين برامج الولاء وتقديم مزايا سفر واتصالات فى تعزيز القيمة المضافة لعملائنا وتقديم تجربة سفر أكثر تميزًا ومرونة على شبكة خطوطنا الدولية.

جدير بالذكر، أن هذه الشراكة تأتى فى إطار التوجه نحو دمج خدمات السفر مع أحدث الحلول الرقمية والاتصالات، بما يواكب تطلعات العملاء ويوفر مستوى جديدًا من الراحة والتواصل والخدمات المتكاملة.

بنمو 34.7% خلال الربع الأول..

«راية لخدمات مراكز الاتصالات» تحقق 854.5 مليون جنيه إيرادات

حققت شركة راية لخدمات مراكز الاتصالات (RCX)، التابعة لـ راية القابضة للاستثمارات المالية، نمواً قوياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، ليعكس بوضوح نجاح استراتيجية الشركة التوسعية وترسيخ مكانتها كإحدى أبرز شركات التعهيد وخدمات مراكز الاتصالات فى المنطقة، مدعومةً بقدرتها على تحقيق نمو متوازن يجمع بين قوة الأداء المالى واتساع قاعدة أعمالها الإقليمية.

وقفزت إيراداتها المجمعة بنسبة ٣٤,٧٪ لتسجل ٨٥٤,٥ مليون جنيه خلال الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٦٣٤,٥ مليون جنيه فى الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.

وعلى صعيد الربحية، ارتفع مجمل الربح بنسبة ٢٤,٦٪ ليصل إلى ٣٦٤,٨ مليون جنيه، بينما سجلت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) نموًا بنسبة ١٤,٥٪ لتبلغ ١٨٨,٩ مليون جنيه. وارتفع صافى الربح بعد الضرائب بنسبة ٢٢٪ ليصل إلى ٨٠,٢ مليون جنيه، بهامش ربح بلغ ٩,٤٪.

وكشفت الشركة عن نمو لافت فى الإيرادات المقومة بالدولار الأميركى بنسبة ٣٨,٤٪ لتسجل ٦٠٥,٨ مليون جنيه، فى ظل استمرار توسع أعمالها فى أسواق الخليج، التى ارتفعت إيراداتها بنسبة ٣٦,٣٪ إلى ١٤٧,٢ مليون جنيه، مستحوذة على ١٧,٢٪ من إجمالى الإيرادات، مقابل ٨١,٥٪ للسوق المصرية و١,٢٪ لبولندا.

وقال علاء الخشن، الرئيس التنفيذى للشركة، إن نتائج الربع الأول تعكس قوة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على تحقيق نمو تشغيلى مستدام، مدفوعًا بالتوسع الإقليمى فى أسواق الخليج، وزيادة الطلب على خدمات الشركة، إلى جانب الأداء القوى لقطاعات التشغيل الرئيسية، واستمرار الاستثمار فى الكفاءات البشرية والتكنولوجيا الحديثة.

وأضاف أن النتائج جاءت بالتوازى مع الاستثمارات التى نفذتها راية لخدمات مراكز الاتصالات فى السوقين السعودية والإماراتية، ضمن خطتها للتوسع الإقليمى وتعزيز حضورها فى أسواق الخليج، والاستفادة من النمو المتسارع لصناعة التعهيد بالمنطقة، فى ضوء تنامى جاذبية مصر كأحد أبرز مراكز تقديم خدمات التعهيد عالميًا بفضل الكفاءات البشرية والبنية التحتية التكنولوجية التنافسية.

وأشار إلى أن الشركة تواصل تطوير بنيتها التشغيلية والتكنولوجية لمواكبة التطورات المتسارعة فى صناعة التعهيد، من خلال توظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعى لتحسين الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء، إلى جانب الاستثمار فى استقطاب وتعيين نخبة من الكفاءات والخبرات المتخصصة فى قطاع التعهيد على مستوى الشرق الأوسط، فى ظل استمرار التوسع فى حجم الأعمال وزيادة عدد العاملين بالشركة إلى أكثر من ٩ آلاف موظف.

الدير يستقبل ملايين السياح وينعش اقتصاد المنيا..

«جبل الطير».. كنز سياحى داخل مغارة العائلة المقدسة

كتب: رضا عزت

فى قلب محافظة المنيا، وعلى ضفاف التاريخ الممتد لرحلة العائلة المقدسة فى مصر، يبرز دير «جبل الطير» كأحد أهم المزارات الدينية التى تجمع بين القداسة والبعد السياحى والاقتصادى فى آن واحد. ومع اقتراب موسم الاحتفال السنوي، تتجه الأنظار إلى هذا الموقع الفريد الذى يتحول خلال أيام قليلة إلى ملتقى لملايين الزائرين، ومصدر حياة لآلاف الأسر التى تعتمد عليه فى معيشتها.

وفى هذا السياق، كشف القس ثاوفيلس القمص متي، راعى كنيسة السيدة العذراء بجبل الطير، فى حديثه لـ«البورصجية»، عن تفاصيل تاريخ الدير وأهميته الروحية وما يحمله من إرث دينى عميق.

وأوضح القس ثاوفيلس، أن دير جبل الطير يُعد من أبرز محطات رحلة العائلة المقدسة داخل مصر، حيث شُيدت الكنيسة فوق مغارة يُعتقد أن العائلة المقدسة استراحت بها لمدة ثلاثة أيام خلال رحلتها، مشيرًا إلى أن هذا الموقع يحمل قيمة روحية استثنائية جعلته مقصدًا للحجاج والزائرين من داخل مصر وخارجها.

وأضاف: أن الكنيسة الأثرية المقامة بالدير جاءت وفق الطراز البازيليكي، وتضم صحنًا رئيسيًا تحيط به عشرة أعمدة منحوتة فى الصخر، إلى جانب مغارة تاريخية ما زالت تحتفظ بطابعها القديم حتى اليوم، بما يعكس عمق التاريخ الممتد للمكان.

وتابع راعى الكنيسة: أن اكتشاف المغارة يعود إلى عام ٣٢٨ ميلادية، خلال رحلة الملكة هيلانة، والدة الإمبراطور قسطنطين، التى تتبعت مسار العائلة المقدسة فى مصر، وأمرت ببناء الكنيسة فوق الموقع بعد التأكد من أهميته التاريخية والدينية.

وأشار القس ثاوفيلس إلى أن الدير يضم عددًا من الآثار النادرة، من بينها المعمودية المنحوتة داخل أحد أعمدة الكنيسة والتى تعود إلى القرن الرابع الميلادي، بالإضافة إلى «اللقان الأثري» المستخدم فى الطقوس الكنسية، وبقايا الحجاب الحجرى القديم المزخرف بالرموز القبطية.

وفيما يتعلق بتسمية المكان، أوضح أن اسم «جبل الطير» جاء نتيجة تجمع أعداد كبيرة من الطيور المهاجرة فوق صخور الجبل سنويًا، بينما ارتبط اسم «دير الكف» برواية تراثية تحكى عن صخرة كادت تسقط على العائلة المقدسة، فرفع السيد المسيح كفه لتتوقف الصخرة وينطبع أثر الكف عليها.

ولفت إلى أن الدير يمتد على مساحة تقارب ألفى متر مربع، ويقطنه أكثر من ٢٠ ألف نسمة، يعتمد أغلبهم على الأنشطة المرتبطة بالسياحة الدينية والعمل فى المحاجر، خاصة خلال موسم الاحتفال السنوى الذى يشهد توافد أكثر من مليونى زائر من مختلف المحافظات.

وأوضح أن أسبوع الاحتفال يحول المنطقة إلى حالة من الحراك الدينى والشعبي، حيث تنتشر الأسواق ومحال الهدايا والمأكولات، إلى جانب تأجير المنازل والغرف للزائرين، فضلًا عن إقامة آلاف المعموديات للأطفال، فى مشهد يعكس تداخل البعد الروحى بالحياة اليومية.

واختتم القس ثاوفيلس حديثه بالتأكيد على أن الدير شهد تطورًا كبيرًا فى البنية والخدمات خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث أماكن الاستقبال أو القاعات أو الخدمات الطبية، مشيدًا بجهود الدولة فى تطوير الطرق والمناطق المحيطة، ضمن خطة إحياء مسار رحلة العائلة المقدسة وتحويله إلى مزار عالمى يليق بمكانة مصر الدينية والتاريخية.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.396

2026-5-17

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

الدروى يودع السامبا الإسمعلاوية..

إلحق يا شاويش.. هبطوا الدروايش

كتب: إبراهيم عبد العظيم

نادى الإسماعيلى يعد أحد أعرق الأندية الشعبية فى مصر وهو القطب الثالث بعد ناديى الأهلى والزمالك سواء فى المتابعة الجماهيرية أو فى عدد الألقاب، ولكن تم تأكيد هبوطه رسميًا من الدروى الممتاز.

فريق الإسماعيلى الذى تم تأسيسه فى عام ١٩٢٤ والذى يُعد تاريخ تأسيسه منذ ١٠٢ عامًا وشارك فى جميع المسابقات المحلية وأيضًا فى عدد من المسابقات الأفريقية تم تأكيد هبوطه إلى دورى المحترفين بعد الهزيمة التى تلاقاها على يد وادى دجلة بهدفين دون رد فى الجولة العاشرة من مسابقة الدورى المصرى لمجموعة الهبوط.

ويأتى هبوط الإسماعيلى هذا الموسم للمرة الثانية منذ تاريخ تأسيسه، حيث هبط من قبل فى موسم ١٩٥٧-١٩٥٨ ليعود بعدها بثلاث سنوات فى موسم ١٩٦٢ -١٩٦٣ ويستمر فى مسابقة الدورى حتى هذا الموسم قبل أن يعلن رسميًا هبوطه.

استطاع النادى الإسماعيلى منذ تأسيسه الوصول لدورى أبطال إفريقيا فى ١٠ مرات من ضمنها عام ١٩٦٩ حينما فاز بلقب البطولة وأصبح أول فريق مصرى فى التاريخ يفوز بها، كما شارك فى أعوام ١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣، حيث فى عام ١٩٧٠ خرج من دور النصف النهائى على يد فريق غانى،وفى عام ١٩٧٣ وصل الاسماعيلى إلى الربع النهائى من البطولة الإفريقية وكان الأقرب للفوز بها ولكنه انسحب بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفى عام ١٩٨٦ وصل الدراويش إلى نصف نهائى كأس الكؤوس الإفريقية حينما لعب أمام الأهلى وخرج بفارق الأهداف وتعادل فى مجموع المباراتين ١/١ بالرغم من اضاعة الإسماعيلى لركلة جزاء عن طريق عماد سليمان،وفى عام ١٩٩٥ عندما خرج من الدور قبل النهائي، وفى عام ١٩٩٢ ودع البطولة بعدما خرج من الدورى نصف النهائي، وفى عام ٢٠٠٣ حين انهزم فى المباراة النهائية، وفى عام ٢٠١٠ عندما خرج من دور المجموعات، وفى عام ٢٠١٩ عندما خرج من دور المجموعات، كما استطاع الفوز بالدورى العام المصرى ٣ مرات وكأس مصر مرتين، ويشتهر الإسماعيلى بلقب الدراويش.

الإسماعيلى أخرج عدد كبير من اللاعبين الذى إرتدوا قميص منتخب مصر مثل محمد محسن أبو جريش و حسنى عبدربة و حمزة الجمل و محمد حمص و صبرى المنياوى و محمد صبحي.

منافسة شديدة بين نجوم الصف الأول..

سينما عيد الأضحى «موسم استثنائى»

كتبت: ليلى أنور

فى موسم يبدو الأقوى منذ سنوات، تستعد دور العرض السينمائى لاستقبال معركة فنية مشتعلة خلال عيد الأضحى ٢٠٢٦، حيث تتقاطع أسماء النجوم الكبار مع الإنتاجات الضخمة والطموحات المرتفعة لتحقيق صدارة شباك التذاكر، فبين الأكشن الملحمي، والدراما التاريخية، والكوميديا السوداء، والتشويق النفسي، يدخل نجوم الصف الأول سباقًا مفتوحًا لا يعترف إلا بلغة الإيرادات والجمهور.

ومع عودة ثنائيات جماهيرية طال انتظارها، ومغامرات سينمائية تحمل رهانات إنتاجية غير مسبوقة، يبدو أن أفلام هذا العام لن تكون مجرد موسم للمنافسة على لقب "الأكثر جماهيرية" و"الأعلى إيرادًا".

وبين أحمد عز وكريم عبد العزيز، ومحمد رمضان، وأحمد السقا وياسمين عبد العزيز، وأحمد حلمي، تتجه الأنظار إلى موسم استثنائى قد يعيد رسم خريطة النجومية فى السينما المصرية.

وترصد «البورصجية» أبرز ملامح أفلام موسم عيد الأضحى ٢٠٢٦:

« Dogs 7 » .. عز وكريم فى مواجهة جديدة

بعد النجاح الكبير الذى حققه الثنائى أحمد عز وكريم عبد العزيز فى فيلم «كيرة والجن»، يعود النجمان مجددًا من خلال فيلم الأكشن « Dogs 7»، الذى يعد من أضخم إنتاجات الموسم.

ويتجه العمل هذه المرة إلى عالم المطاردات والإثارة الحديثة، وسط توقعات بتحقيق إيرادات قياسية اعتمادًا على الشعبية الكبيرة التى يتمتع بها الثنائي.

« أسد » .. محمد رمضان يغيّر جلده

يدخل محمد رمضان السباق بفيلم تاريخى ضخم يحمل اسم «أسد»، فى خطوة مختلفة عن أعماله المعتادة.

وتدور الأحداث فى القرن التاسع عشر حول عبد متمرد يقود ثورة ضد العبودية بعد قصة حب ممنوعة تقلب حياته رأسًا على عقب، وسط أجواء درامية ملحمية يتوقع أن تضع الفيلم ضمن أبرز مفاجآت الموسم.

« خلى بالك من نفسك » .. عودة السقا وياسمين

يشهد الموسم أيضًا عودة الثنائى أحمد السقا وياسمين عبد العزيز بعد غياب، من خلال فيلم «خلى بالك من نفسك»، الذى يمزج بين الأكشن والكوميديا، ويعتمد على الكيمياء الفنية التى جمعت النجمين فى أعمال سابقة حققت نجاحًا جماهيريًا كبيرًا.

« أضعف خلقه » .. أحمد حلمى خارج منطقة الكوميديا التقليدية

يعود أحمد حلمى إلى الشاشة بفيلم «أضعف خلقه» بمشاركة هند صبري، فى تجربة تميل إلى الكوميديا السوداء والتشويق النفسي. ويبتعد الفيلم عن النمط الكوميدى المعتاد، ليقدم معالجة مختلفة لقضايا الحب والصراع الإنسانى والتنازلات الأخلاقية.

« إذما » .. الغموض والتشويق مع أحمد داود

كما يخوض أحمد داود المنافسة بفيلم «إذما»، بمشاركة سلمى أبو ضيف، وتدور أحداثه فى إطار نفسى غامض حول شاب يتلقى هدية غامضة تقوده إلى مواجهة أسرار من ماضيه، فى عمل يعتمد على الإثارة والتشويق.

لا بديل مصرى لـ«توروب»..

«استطلاع هلال» المدير الفنى للأهلى

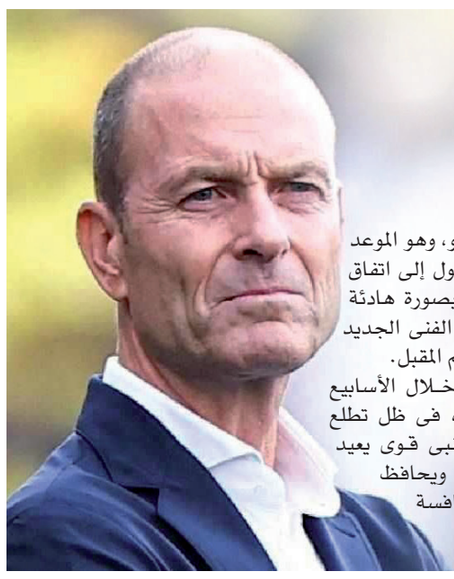

كتب - حسام نبوى

استقرت إدارة النادى الأهلى بشكل شبه نهائى على ملامح ملف الجهاز الفنى للفريق الأول لكرة القدم خلال الموسم المقبل، فى ظل حالة من الترقب الجماهيرى حول مستقبل المدير الفنى الحالى الدنماركى بيس توروب ورحيله مع نهاية الموسم الجاري.

وكشفت مصادر مطلعة داخل النادى أن إدارة الأهلى لا تضع فى حساباتها على الإطلاق فكرة التعاقد مع مدرب مصرى لقيادة الفريق الأول خلال المرحلة المقبلة، مؤكدة أن الاتجاه داخل القلعة الحمراء يسير بنسبة كاملة نحو التعاقد مع مدير فنى أجنبى يمتلك خبرات كبيرة وقادر على قيادة الفريق فى الاستحقاقات المحلية والقارية القادمة.

وبحسب المعلومات، فإن هناك قناعة متزايدة داخل الإدارة بعدم استمرار توروب مع الفريق فى الموسم المقبل، خاصة بعد تقييم شامل للفترة الماضية وما شهدته من تذبذب فى الأداء والنتائج، إلى جانب رغبة النادى فى إعادة بناء المشروع الفنى بصورة أكثر قوة قبل انطلاق الموسم الجديد.

ورغم ذلك، تتحرك إدارة الأهلى بحذر شديد فى هذا الملف، تفاديًا لأى أزمات قانونية أو شكاوى محتملة من المدرب الحالي، حيث لم يتم حتى الآن الدخول فى أى مفاوضات رسمية مع أى مدرب أجنبي، خوفًا من اعتبار ذلك إخلالًا بالعقد القائم مع توروب.

وأكدت المصادر أن الإدارة الحمراء وضعت توقيتًا محددًا للتحرك الرسمى نحو المدير الفنى الجديد، حيث من المنتظر أن يبدأ الأهلى خطواته العملية عقب يوم ٢٠ مايو، وهو موعد الجولة الأخيرة من منافسات الدوري، وذلك من أجل الحفاظ على حالة التركيز داخل الفريق وعدم تشتيت اللاعبين أو الجهاز الفنى الحالى فى مرحلة الحسم.

ويملك الأهلى أفضلية قانونية فى ملف إنهاء التعاقد مع توروب، إذ يتضمن عقد المدرب بندًا يسمح بفسخ الاتفاق بعد مرور عام كامل مقابل دفع ما يعادل ثلاثة أشهر من راتبه كشرط جزائي.

وترى الإدارة أن هذا البند يمنح النادى مرونة كبيرة فى حسم الملف دون الدخول فى نزاعات مطولة، خاصة أن الموسم الحالى يقترب من نهايته.

ومن المنتظر أن تبدأ جلسات التفاوض الرسمية بين الأهلى وتوروب بشأن إنهاء العلاقة التعاقدية عقب نهاية الموسم الكروى مباشرة، وتحديدًا فى ٣٠ يونيو، وهو الموعد الذى تسعى فيه الإدارة للوصول إلى اتفاق نهائى يضمن رحيل المدرب بصورة هادئة ، تمهيدًا للإعلان عن المدير الفنى الجديد الذى سيقود الفريق فى الموسم المقبل.

ويترقب جمهور الأهلى خلال الأسابيع المقبلة تطورات الملف الفني، فى ظل تطلع الإدارة للتعاقد مع اسم أجنبى قوى يعيد الفريق إلى أفضل مستوياته ويحافظ على طموحات النادى فى المنافسة على جميع البطولات.